

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلافكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

مظاهر أولية لأزمة البرد القادمة...



الافتتاحية

أزمة الرأسمالية..

وخياراتنا الوطنية

يتبين يوماً بعد يوم، ويتأكد أكثر فأكثر، أن الأزمة الرأسمالية العظمى، هي أزمة لا سابق لها بمجرياتنا وتداعياتها اللاحقة.. فهي ليست عابرةً ودورية بالمعنى الكلاسيكي، بل هي طويلة وعميقة بمقدار إمكانية الرأسمالية نفسها على الاستمرار في مواجهة تناقضاتها التي لا مخرج لها منها إلا بالخروج من الرأسمالية نفسها.. وهي ليست أزمة مالية بمقدار ما هي أزمة اقتصادية، وليست أزمة اقتصادية بحتة، بمقدار ما هي أزمة نظام سياسي - اجتماعي استنفد نفسه.. وهي ليست أزمة نظام سياسي - اجتماعي بقدر ما هي أزمة تشكيلة اجتماعية - اقتصادية تواجه مصيرها المحتوم...

وإذا كانت الحال هكذا، فعلينا أن نتوقع الأسوأ في مآل وتداعيات هذه الأزمة التي لم تتفع فيها حتى الآن، كل تطمينات قادة ومنظري النظام الرأسمالي، بل على العكس، فقد ازدادت اشتعالاً.. وإذا كانت الأزمات السابقة في القرن العشرين قد استدعت الحرب العالمية الأولى والثانية.. وأدت في الحالتين إلى تغير جذري في ميزان القوى الدولي لمصلحة قوى التحرر والتقدم والاشتراكية، فعلينا اليوم أن نتوقع التقدم الذي ستحققه هذه القوى نفسها نتيجة هذه الأزمة والذي سيتجاوز بأبعاده التاريخية الانتصارات التي تحققت حينذاك على الرأسمالية، وسيؤدي بالنالي إلى تغير غير مسبوق في ميزان القوى الدولي ضد مصالح الرأسمالية العالمية..

ولا يغير في واقع الأمر المحاولات البائسة التي تقوم بها بعض الجهات الإمبريالية الأكثر تضرراً من الأزمة الحالية، والتي تريد لها الإمبريالية الأمريكية أن تشاركها دفع ثمن أزمة لا ناقة لها فيها ولا جمل، هذه المحاولات التي تسعى إلى تعديل النظام المالي - الاقتصادي الدولي دون إلحاق الضرر بالرأسمالية نفسها، والتي تقف في وجهها بعناد الإمبريالية الأمريكية.. فهذه المحاولات طوباوية ومصيرها الفشل الذريع..

وإذا درسنا الأزمات السابقة، نعلم أن المركز الذي كان يتصدع نتيجة الهزات، كان يقوم بإرسال هذه الهزات إلى الأطراف بفعل قانون انتشار الهزة.. لذلك علينا أن ندرس بجدية آثار الهزة الرأسمالية العالمية على اقتصادنا وتطورنا، والذي لا شك فيه أن على المدى المتوسط سيكون لهذه الهزات آثار تدميرية كبيرة، إذا لم تتخذ الاحتياطات باكراً..

فالبلدان الإمبريالية ومركزها، أضعفت خلال العقود الماضية الطابع الإنتاجي للاقتصاد العالمي ومنه اقتصادنا، ووسعت الطابع الطفيلي الريعي - المالي إلى حد كبير.. لذلك فإن أولى الإجراءات لتفادي آثار الهزة القادمة هي إعطاء الأهمية القصوى لتقوية الطابع الإنتاجي الحقيقي لاقتصادنا، وإضعاف جوانبه الريعية - المالية التي تتمثل في سعي البعض للتركيز على الأسواق المالية والمصارف والتأمين والعقارات.. الخ، على حساب الاقتصاد الحقيقي.

ولتقوية الطابع الإنتاجي لاقتصادنا، يجب أن يصبح مركز الثقل وأولوية الأولويات هو الاهتمام بالصناعة والزراعة وتوظيف كل الموارد فيهما بشكل يكاد أن يكون مطلقاً..

والأرجح أن الفاطرة المدعوة لحل هذه المهمة هي الزراعة نفسها التي تحتاج إلى إعادة نظر في السياسات المعتمدة تجاهها، وخاصة فيما يتعلق بدعمها باعتبارها المركز الأساسي للأمن الوطني للبلاد، وفي حال تحقيق نجاح في هذا المجال فهي ستتحول إلى قاطرة لتطوير ودفع الصناعة نفسها.. مما يتطلب التفكير الجدي بتغيير استراتيجية الاقتصاد الوطني نحو حلول إسعافية تقيم مجمعات زراعية - صناعية تصبح هي سد الحماية لمستوى معيشة الشعب وتصد موجة الهزات القادمة..

لقد طوى التاريخ صفحة السياسات الليبرالية التي كانت تركز على القطاعات غير الإنتاجية، وأعاد الاعتبار للإنتاج الحقيقي بشقيه الزراعي والصناعي، وهاهو «يكس» الطفيليات المالية - الريعية التي عاثت فساداً على هوامش الاقتصاد الحقيقي، فهل نستوعب الدروس بسرعة، بحيث نستطيع التأقلم مع الواقع الجديد بمرونة وحزم؟ إن الجواب على هذا السؤال هو الذي سيحدد مصير كرامة الوطن والمواطن..

■ ■

من الآثار السلبية لرفع الدعم..

الثروة السمكية مهددة بالزوال..4

فرع درعا لشركة الطرق والجسور:

تجاوزات على القانون واستغلال أموال عامة..6

في العراق.. المسيح يُصلب من جديد..

في ظل «ديمقراطية» الاحتلال..8

هل وصل الفساد إلى خبز الناس؟

نعتر بوفرته في صوامعنا، وعلى ما يبدو تم مؤخراً إبرام عقود لاستيراد كميات كبيرة من القمح الأوكراني عبر وسطاء... وحسب المعلومات الأولية التي توفرت بين أيدينا، فإن المادة المستوردة ربما تكون غير صالحة للاستهلاك البشري.. والوقائع بمجملها تشير إلى وجود صفقة فساد..

نتمنى من الجهات المعنية إجراء تحقيق سريع وعاجل في الصفقة المبرمة، فالقضية تتعلق بقوت الناس: الخبز، وليس بأي شيء آخر... وللحديث بقية.. ■ ■

كلمة حق يجب أن تقال اليوم، وهي أن سورية استطاعت في عقدي الثمانينات والتسعينات تأمين حاجاتها من القمح رغم كل التهديدات والحصار الإمبريالي، على قاعدة السعي الجاد لتحقيق الأمن الغذائي الذي يعد أهم مقومات ودعائم الدولة الوطنية الحرة والمستقلة.. ولكن بعد انتهاز السياسة الليبرالية في الاقتصاد، واتباع سياسة تصدير كل شيء بما في ذلك التناول على خبز الشعب، أصبحت البلاد بحاجة ماسة إلى استيراد مادة القمح من الآخرين، هذه المادة الاستراتيجية التي طالما كنا

«الأزمة» تزيد العاطلين عشرين مليوناً

«عشرون مليون شخص سيضافون إلى سجل العاطلين عن العمل في العالم في نهاية عام ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة المالية العالمية»! هذا ما توقعه المدير العام لمنظمة العمل الدولية، خوان سومافيا، الذي أوضح أن تقديرات المنظمة تشير إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من ١٩٠ مليون شخص عام ٢٠٠٧ إلى ٢١٠ ملايين نهاية العام المقبل، في تطور غير مسبوق.

وبحسب تقديرات المنظمة، فإن عدد العمال الذين يقل أجرهم عن دولار يومياً سيصل إلى أربعين مليوناً، في حين سيبلغ من يحصلون على أقل من دولارين نحو مائة مليون شخص.

ورأى مدير «العمل الدولية» أن هذه ليست أزمة «وول ستريت» فحسب، داعياً إلى ضرورة وجود خطة إنقاذ اقتصادية للأسر العاملة والاقتصاد الحقيقي، إضافة إلى وضع القواعد والسياسات التي توفر وظائف لائقة.

وأضاف أن مخاوفه من تداعيات الأزمة تشمل عدم القدرة على استعادة التدفقات الائتمانية، وإمكانية الحفاظ على تعزيز الحماية الاجتماعية، بما في ذلك المعاشات التقاعدية واستحقاقات البطالة ودعم الطفل والرعاية. وقال سومافيا إن الأزمة المالية الحالية «تأتي ونحن بالفعل في خضم أزمة ضخمة من الفقر العالمي وتزايد انعدام المساواة الاجتماعية وتبعات العولة التي أدت إلى العديد من الفوائد، فإنها قد تصبح غير متوازنة وغير عادلة، ولا يمكن تحملها».

وتسببت الأزمة المالية، فقدت آلاف الوظائف في وول ستريت وغيرها من المراكز المالية الأخرى، بعد انهيار بنوك وأندماج أخرى، وقد أعلنت الولايات المتحدة أوائل الشهر الجاري أنها فقدت ١٥٩ ألف وظيفة خلال أيلول الماضي، علماً بأن معدل البطالة العالمي يبلغ حسب الأرقام الرسمية المعلنة ٦.١٪، لكن عدداً من الدول ستشهد نسباً أكبر من ذلك.

■ ■



بصراحة

خطوة مهمة للنقابات... لكنها غير كافية!!

◀ عادل ياسين

لا ندري كم هي المرات التي طلبت فيها النقابات من اللجان النقابية تقديم معلومات عن واقع الشركات من حيث التكاليف، المخازين، اليد العاملة، التسويق، المعايير الإنتاجية، واقع الآلات وخطوط الإنتاج.... الخ. ومصادر هذه المعلومات المطلوبة هي بالأساس الإدارات وما تقدمه من بيانات ترسل شهرياً إلى الجهات الوصائية التي من المفترض بها دراسة تلك البيانات، ومحاسبة الإدارات على أدائها وفقاً للمعايير الاقتصادية الضرورية لجعل هذه المعامل والشركات والمؤسسات مساهمة في تطوير النمو الاقتصادي، وملبية للحاجات الضرورية للمواطنين بأسعار متناسبة مع قدراتهم الشرائية. ولكن واقع الحال ليس كذلك، حيث تستمر معظم الشركات بالسقوط الحر نحو الخسارة عاماً بعد عام، مكدسة إنتاجها وفق شروط تخزين تحقق للجزدان ممارسة هوايتها المفضلة في القضم والقرض. لبيع هذا المخزون بعد سنوات بأقل من سعر التكلفة، فتتواصل الخسارة ويستمر الإنتاج وفقاً للمعايير السابقة نفسها، دون أن تجد الجهات الوصائية نفسها معنية بإيقاف هذا النزيف المستمر لأموال الشعب وحقوقه بأن توظف تلك الأموال الطائلة بما يعود عليه بالنفع والخير.

إن مبادرة النقابات بتقديم دراسات تفصيلية حول واقع هذه الشركات وتقديم الاقتراحات للخروج من عنق الزجاجة خطوة مهمة وضرورية، وخاصة أن هذه الدراسات تجري الآن من خلال اللقاء مع اللجان النقابية والنقاش معها مباشرة حول واقع الشركات، وليس عن طريق المذكرات فقط، وهذه الخطوة لا بد من تعميمها وتوسيعها باتجاه التجمعات العمالية، أي الالتقاء بالعمال مباشرة لمعرفة واقع شركاتهم، لأن أهل مكة أدري بشعابها، والعمال أدري بواقعهم وواقع معاملهم، وأدري بمكامن الفساد الذي يجري على قدم وساق في معظم مفاصل العمل الإنتاجي والتسويقي، وهم الأقدر على مكافحته والتصدي له لو أتيت لهم الفرصة، وبهذا تكون الحركة النقابية منسجمة مع دورها في حماية الاقتصاد الوطني من النهب والتخريب، والحفاظ على الدور القيادي للقطاع العام في الاقتصاد الوطني، حيث تجري المحاولات المستمرة لنزع هذه الصفة عنه، وتحييده عن دوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي لعبه في مراحل سابقة، والذي مازال إلى الآن الضمان الأساسي للاقتصاد الوطني، القادر على حمايته من الأزمات التي تتعرض لها الكثير من اقتصاديات البلدان التي باعت قطاعها العام بسوق النخاسة ويسعر بخس، لتدفع الشعوب ثمناً باهظاً لهذا العمل، عن طريق الركض خلف تعليمات صندوق النقد الدولي وتوصياته التدميرية، تلك التوصيات التي يحاول فريقنا الاقتصادي تمريرها خطوة خطوة في بلادنا، كما حدث مؤخراً بالنسبة لموضوع الاشتراكات التأمينية للعمال، وتخفيض نسبة التقاعد، حيث أخذت النقابات موقفاً واضحاً ضد هذه الخطوة، مما جعل رئيس مجلس الوزراء يوجه بالترتيب في تنفيذها، وتشكيل لجنة لدراسة المقترحات المطروحة. أي أن الموقف النقابي الصحيح والمتخذ في اللحظة المناسبة مهم في عرقلة ومنع القرارات التي لا تخدم مصالح العمال، وهذا لا بد أن ينسحب على بقية القضايا التي لها صفة مصيرية تمس الاقتصاد الوطني، مثل تراجع الحكومة عن إصلاح القطاع العام واعتباره القطاع القائد للاقتصاد الوطني، والمراهنة على دور قائد للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي والعربي.

إن هذه الرهانات خاسرة كما تثبت الآن أزمة الرأسمالية العالمية التي جعلت الدول الإمبريالية مضطرة لمعالجة أزماتها التي لا مخرج لها بإعادة الاعتبار لدور الدولة، من خلال عمليات تأميم واسعة تقوم بها المؤسسات المالية والعقارية المفلسة، بعد أن ضخّت آلاف المليارات من الدولارات دون أن تقلح بإعادة الحياة لتلك المؤسسات والمصارف التي سقطت وانتهت، لتدفع شعوب العالم الفاتورة الأساسية لعمليات النهب الواسعة التي مورست خلال العقود الماضية.

إن ما تقوم به النقابات الآن من دراسات، وما تقدمه من اقتراحات وحلول لواقع شركات القطاع العام مهم جداً، ولكن الأهم هو تصعيد الهجوم على البرامج الليبرالية التي مازالت الحكومة مصرة على الاستمرار والمضي في تطبيقها، كما صرح النائب الاقتصادي عبد الله الدردري، إن التصعيد بالهجوم المعاكس لا بد أن يعتمد بشكل أساسي على تعزيز العلاقة بالطبقة العاملة، من خلال تفعيل دور اللجان النقابية والعمال في الرقابة وكشف مواقع الفساد ومواجهته، لأن مصالح الطبقة العاملة تتأمن من خلال العمل والإنتاج الحقيقي الذي يلي المصالح الوطنية ومصالح العمال. فالخطوة مهمة إذلاً ولكنها غير كافية.

■ adel@kassioun.org

اللجنة النقابية لعمل الأحذية في محافظة درعا

يجب عدم وضع العراقيل أمام سير الإنتاج

◀ يوسف البني - خالد الشرع

بعثت وزارة الصناعة تعاميم إلى بعض معامل القطاع العام، تطلب فيها موافاتها بمعلومات عامة ودقيقة حول هذه المعامل، من حيث المكان والتوضع ومساحة الأرض المشغولة وطبيعة الإنتاج وكميته، وعدد العمال وحسابات الريج أو الخسارة، وذلك استعداداً وتمهيداً لطرح هذه المعامل للخصخصة أو الاستثمار، ومن بين هذه المعامل التي طلبت معلومات حولها معمل الأحذية في درعا، الذي يتعرض لعراقيل في الإنتاج بسبب الفساد والنهب والسرقة التي تعرض لها في مرحلة ما، أدت إلى تعثره وتوقفه مؤخراً.

بعد أن عوّض خسارة السنة السابقة عام ٢٠٠٦ التي بلغت ٢٧ مليون ل.س أيضاً بسبب توقف آلة الحقن، وهنا أتعهد أنه إذا اشتغلت الآلة خلال أسبوع فنحن قادرين على نقل المعمل إلى ريج كبير».

انتقلت قاسيون إلى أرض معمل الأحذية في درعا والتقت رئيس وأعضاء اللجنة النقابية الذين أكدوا على «أن معمل الأحذية من المعامل الراجحة تماماً، وهناك طلبيات مسجلة بمبلغ ١٧٥ مليون ل.س والمعمل قادر على تأمينها بحلول نهاية العام إذا اشتغلت آلة الحقن بشكل جيد، وهناك مشاكل كثيرة وخطيرة يتعرض لها عمال معمل الأحذية في درعا نطالب المسؤولين بإيجاد حلول جدية لها ومنها:

١. لا يوجد وجبة غذائية لعمال المعمل التابع لمؤسسة الصناعات الكيماوية علماً أن معمل مصيايف حصل على قرار من المحكمة غير قابل للطعن بتوزيع الوجبة الغذائية.

٢. تم تحديد سقف المساعدة الطبية للمعمل بـ /١٢٠٠٠٠ ل.س/ وهذا قليل جداً حيث هناك مرضى قلب وكلية وأعصاب وأمراض مهنية متعددة، وهذه الأمراض دواؤها عالي الثمن.

٣. تم تحديد سقف تعويض اللباس بـ /٢٠٠٠ ل.س/ سنوياً، علماً أنه في الكهرياء أو الغذائية يصل إلى /٥٠٠٠ ل.س/.

٤. يجب توفير جميع إجراءات الحماية للعمال حيث أن أغلب المواد الموجودة ضمن المواد الأولية للإنتاج مسرطنة ونسبة التلوث عالية جداً.

٥. الحوافز الإنتاجية متوقفة مع أن العامل يعمل بالطاقة نفسها والزمن نفسه على المراحل

في عام ٢٠٠٢ تم تركيب آلة الحقن، التي تقوم بالمرحلة الأخيرة من تصنيع الأحذية وتجهزها نهائياً للطرح في السوق، ولكن هذه الآلة لم تعمل حسب الشروط المطلوبة، ولم تعط الطاقة الإنتاجية المتوخاة منها، وهي مازالت في طور الاختبار لأكثر من خمس سنوات، ولم يتم استلامها استلاماً نهائياً، ويبدو أنها استُخدمت مستهلكة ومجددةً تجديداً، كما في كثير من المعامل في تلك الفترة، وقد توقفت هذه الآلة توقفاً نهائياً منذ بداية العام الحالي بسبب خلل في البرنامج، الذي يجري العمل على تغييره وتشغيله على قدم وساق.

حول هذا الموضوع التقت «قاسيون» رئيس نقابة عمال الصناعات الخفيفة بدرعا، غالب الجوابرة الذي أفادنا بما يلي:

«توقف آلة الحقن هذه هو الذي أدى إلى توقف الإنتاج النهائي للأحذية مع العلم أن المعمل مستمر بالعمل بالمراحل الأولى للتصنيع بالطاقة الكاملة، ولم يتوقف يوماً، وهناك طلبيات رسمية على الأحذية بمبلغ ١٧٥ مليون ل.س سنعمل على تأمينها حتى نهاية العام. والمشكلة الثانية التي يعاني منها المعمل هي نقص السيولة التي تؤدي إلى عدم القدرة على تأمين المواد الأولية للإنتاج، وقد طلبنا قرضاً من خزانة الدولة بمبلغ ٤٠ مليون ل.س وتعهدها بسدادها خلال عام، ولكن المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية في وزارة الصناعة لم تستجب.

والمعمل إذا اشتغل بمقوماته الطبيعية فإنه راجح تماماً، فقد حقق في عام ٢٠٠٧ بالرغم من كل المعوقات ربحاً متواضعاً بلغ ٢٠٠٠٠ ل.س

العمال الموسميون في كونسروة الميادين

بين ضياع الحلم.. وتأخر الأجور

توجه عدد من العمال الموسمين في معمل كونسروة الميادين إلى جريدة «قاسيون» بالعريضة التالية:

«إلى جريدة قاسيون..

نحن العمال الموسمين العاملين في معمل كونسروة الميادين، نتقدم إليكم بعريضةنا هذه للوقوف إلى جانبنا في الحصول على حقوقنا الضائعة منذ أشهر.

لقد جرى إنهاء عملنا بالمعمل منذ الشهر الرابع، ومنذ تاريخه لم نقبض أجورنا المستحقة عن أربعين يوماً سابقة، وكذلك الزيادة الممنوحة من السيد رئيس الجمهورية ونسبتها ٢٥ ٪، رغم الوعود المتكررة من المسؤولين عن إدارة المعمل، كما أن المعمل متوقف عن العمل، رغم أن الإدارة السابقة، واللجنة النقابية واتحاد عمال دير الزور، وحتى القيادة السياسية فيها، قد طالبت بإعادة تشغيل المعمل، وقدمت مذكرات متعددة لتطويره، وفتح خطوط تعتمد على المواد الأولية الموجودة في المنطقة، إلا أن المدير العام للصناعات الغذائية، ووزير الصناعة لم يستجيبا، وهناك محاولات لإغلاق المعمل نهائياً، علماً أنه كان من

العمال الناجحة على مستوى الوطن، وقد حاز على جوائز محلية ودولية.

إن إيقاف المعمل هو تخريب للقطاع العام بعد إفساده، رغم أنه القطاع الهام والحيوي للاقتصاد الوطني، وخاصة أن وضع العمال فيه يزداد سوءاً نتيجة الغلاء المستفحل، فقد أصبح وضعنا الاقتصادي والمعيشي لا يطاق.

نتوجه لكم بهذا المعروض، وكلنا ثقة أنكم ستقفون إلى جانب العمال ومطالبهم، ولكم الشكر».

● العاملون الموسميون في وحدة كونسروة الميادين

قاسيون تؤيد مطالب الإخوة العمال، وتوجه بها إلى وزير الصناعة ووزير المالية ورئيس مجلس الوزراء، مطالبة إياهم بإعادة تشغيل المعمل وتحديثه وتأمين مستلزمات الإنتاج له، إذا اردوا فعلاً تحقيق تنمية حقيقية في المنطقة الشرقية، بدلاً من الركض وراء أهام الاستثمار الخاص، والخصخصة الخادعة التي لا تخدم مصلحة الشعب والوطن.

■ ■



المرحلة النهائية من التصنيع بسبب تعطل آلة الحقن التي يجري إصلاحها، ونتوقع الإقلاع خلال أيام قليلة.

٢. المعمل راجح تماماً وهناك طلبيات على المنتج بـ ١٧٥ مليون ل.س سنعمل على تأمينها بوقتها المحدد، حتى لو اضطررنا إلى تشغيل المعمل ثلاث وارديات.

٣. يعاني المعمل من نقص السيولة المالية، وبالتالي عدم القدرة على تأمين المواد الأولية للإنتاج، وقد تقدمنا بطلب قرض ٤٠ مليون ل.س ومن الممكن سدادها وتحقيق أرباح عالية خلال سنة.

كلمتنا

أخذت «قاسيون» على عاتقها دائماً الدفاع عن القطاع العام والعمال ومصالحهم ومكتسباتهم، لذلك فهي تضم صوتها لصوت العمال ولجنتهم النقابية وإداراتهم وتطالب الجهات المعنية بتأمين مايلي:

١. منح الوجبة الغذائية الوقائية لجميع العاملين في المعمل أسوة بالمنشآت المماثلة والخاضعة لجهات أخرى.

٢. منح الحوافز الإنتاجية ولو نسبياً، على المراحل المنتجة، فالعامل يعمل ساعات العمل نفسها وبالطاقة نفسها، وليس ذنبه أن تتوقف آلة الحقن التي تقوم بالمرحلة النهائية من الإنتاج.

٣. بعد صدور قرار من وزارة المالية ومطالبتها لشركات ومعامل القطاع العام بترحيل فوائضها الإنتاجية إلى خزانة الدولة، على وعد أن تقدم لها فيما بعد المبالغ المطلوبة لتأمين مستلزمات الإنتاج، والإخلاف بالوعد، وفقدان الشركات والمعامل للسيولة المالية لديها، فإننا نطالب بمنح المعامل والشركات المتعثرة القروض اللازمة حتى توفر المواد الأولية للإنتاج وتتطلق بإنتاجها.

سيف «الصرف من الخدمة» ما يزال أعمى!!



أصدر رئيس مجلس الوزراء ناجي العطري بتاريخ ٢٠٠٨\١٠\٢٠ قراراً يقضي بصرف ٣٦ عاملاً من الخدمة، منهم خمسة من العاملين في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في محافظة الحسكة.

وحسب المعلومات الأولية التي بين أيدينا، فإن العمال الخمسة تم صرفهم من الخدمة بموجب شكوى مقدمة من أحد أصحاب النفوذ المعروفين في المحافظة قبل أربع سنوات، ونتيجة التحقيقات التي أجرتها الرقابة الداخلية بتوجيه من الهيئة المركزية في حينه، أقرت الرقابة الداخلية عقوبة تضمنت حجب ترفيع، وعدم تكليف المذكورين بأي عمل أثناء مواسم الشراء، دون تحويلهم إلى المحاكمة والقضاء ليثبت إدانتهم أو براءتهم، ليفاجؤوا اليوم بقرار صرفهم.

العمال مازالوا قائمين على رأس عملهم حتى ساعة إعداد هذه الأسطر، لأنهم لم يتبلغوا رسمياً بقرار صرفهم، ولكنهم شرعوا بحزم حقائب البطالة القادمة..

والسؤال هو ألم يجد السيد محافظ الحسكة فاسدين آخرين غير هؤلاء العمال؟ وما موقفه من فاسدين مازالوا قائمين على رأس عملهم ويمارسون الفساد جهاراً نهاراً في العديد من

/٩١/ الناظم لعلاقة العامل ورب العمل بمكان العمل.

إن هذا السلوك لرب العمل ما كان ليتم لو كان هناك من يوازر العمال ويدافع عن حقوقهم ويمنع عنهم الظلم والحرمان، وخاصة أن وزارة العمل بأجهزتها المختلفة ترى بنصف عين ما يجري للعمال داخل المعامل والشركات من تجاوز لحقوقهم، وأهمها حقهم بالعمل بأجر يتناسب مع مستوى المعيشة. والسؤال الذي نوجهه إلى النقابات والجهات المسؤولة: إلى متى ستستمر هذه الحال؟

■ العامل أبو علي الظريف

تقوم بأي تصرف دفاعاً عن حقوق العمال، وضد ممارسات رب العمل التي أدت إلى (تطفيش) العمال دون وجه حق، باعتبار هذه اللجنة معينة تعييناً وليست منتخبة من العمال، لأن رب العمل لا يقبل بمن يرشح نفسه كممثل للعمال خارج إرادته، وإن فعل أحد العمال ذلك يكون مصيره الشارع دون حماية، مما يعطي بقية العمال درساً قاسياً بأن يستسلموا للواقع، وأن يقبلوا بما يريد رب العمل، طالما أن العامل يصارع وحيداً، ولا يوجد من يدافع عنه ويحمي حقوقه داخل المعمل، سواء حقه بخوض الانتخابات، أو حقه بأجر عادل، وساعات عمل مناسبة كما يحددها قانون العمل

شركة الحاج كمال الخطيب تعمل في نسج الخيوط البلاستيكية، ومكان عملها دمشق، مفرق سينية، جانب المخبز الآلي، حيث كان عدد عمالها أكثر من ١٥٠/ عاملاً وعاملة، إلا أنه تم تسريح عدد كبير منهم خلال ثلاثة أشهر، من خلال تخفيض أجورهم إلى ما دون الحد الأدنى للأجور، وإجبارهم على العمل لمدة ١٢ ساعة، مع إلغاء حوافزهم وزيادات رواتبهم الدورية منذ عام ٢٠٠٠، مع العلم أن رب العمل قد عين اثنين من العمال كأعضاء لجنة نقابية بمعرفة مكتب نقابة النسيج، وهذه اللجنة المفترضة لم تحرك ساكناً إزاء تسريح العمال، فهي غير قادرة على أن

رسالة عاملة:

عذراً أيها الرفيق..



أتابع مقالات ومساهمات وكتب الرفيق عطية بشكل مستمر، وأتفق معه حول الكثير من الأمور وخاصة التنظيمية، ولكنني لا أتفق معه حسب فهمي، حول الكثير من القضايا الفكرية، وخاصة مقالته هذه. هذه المواضيع الفكرية الهامة نتركها للرفاق الذين يعملون في ميدان الفكر وخاصة للجنة التي تشكلت مؤخراً بيننا كفصيلين شيوعيين: اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، والحزب الشيوعي النور، (لجنة الماركسية اللينينية اليوم)، هذه اللجنة التي بدأت أعمالها متمنياً لها النشاط والهمة والإبداع، وصولاً إلى هدفنا المنشود، وهو وحدة الشيوعيين السوريين. هذا الهدف الذي بات

وهذا لا يعني أبداً أن الحركة الشيوعية في سورية ليست بحاجة إلى تغيير وتطوير للكثير من المفاهيم والمفولات التي كانت سائدة، وكلنا نتذكر ما قاله أنجلس بعد مرور (٢٥) عاماً على صدور البيان الشيوعي: «هناك بعض المقدمات يجب تركها

للفئران».
أتمنى أن يكون الرفيق «عطية» يقصد من هذه المقالة استفزاز الرفاق لدفعهم للقراءة والكتابة والعودة إلى الكلاسيكيات في الماركسية ومواكبة التطورات والاستفادة من الانتكاسات والأخطاء ومن النجاحات التي تحققها الحركة الوطنية

والتقدمية واليسارية في العالم.

أن الحزب كالكائن الحي، يولد وينمو، ويشب ويقوى، ويضعف ويموت. ويتبين من المقالة وكأن الحركة الشيوعية في سورية أصبحت قاب قوس أو أدنى من الموت، كما فهمت، وأتمنى أن أكون مخطئاً.

أنا مؤمن تماماً أن الرفيق «ظهر» كان يعي ما يقول ولا يقصد أبداً ما يفسره الرفيق عطية. بل كان يقصد كما تؤكد الماركسية اللينينية: أن الحزب الشيوعي سيبقى مادام هناك طبقات وصراع طبقي، وإذا زال الصراع الطبقي والطبقات لم يعد هناك ضرورة لحزب شيوعي، وهذه القضية الفكرية الهامة متروكة للحياة والمستقبل البعيد .

◀ عبد العزيز حسين

كتب الرفيق عطية مسوح مقالاً في العدد (٢٥٨) من جريدة النور وفي زاويته المعروفة (جرة قلم) بعنوان (لهذا أنا متفائل)، أصفها مرعبة ومخيفة ومحبطة ويأثسة ومخالفة للماركسية اللينينية ولنهجه المادي الديالكتيكي والتاريخي، وخاصة لقانون نفي النفي.

هذا القانون الذي يؤكد انتقال التبدلات الكمية إلى تبدلات كمية، فالتبدلات النوعية تعني نفي النوعية القديمة. يقول أنجلس: النفي في الديالكتيك لا يعني «لا» ببساطة أو التصريح عن شيء بأنه غير موجود، أو القضاء عليه بأي وسيلة كانت، وكما هو معروف لا يجمع المفهوم الديالكتيكي للنفي أي جامع مع العدمية والريبة، وهذا النوع من النفي هو هدام، والنفي الديالكتيكي هو الذي يعتبر مقدمة للانتقال إلى الأحسن والأكمل، ويكون بمثابة مصدر للتقدم بعكس ما عبر عنه الفيزيائي الفلكي الانكليزي منذ القرن الماضي «جيتس» في كتابه «حركة الكواون» يقول: الكون يعيش حياته، ويسير في الطريق من المهد إلى اللحد تماماً كما نسير نحن، لأن العلم لا يعرف تبدلات غير الانتقال إلى الشيوخة، ولا تقدم آخر غير السير إلى القبر.

الرفيق عطية مسوح يعتمد في مقالته هذه على مقولة قالها الرفيق الراحل ظهير عبد الصمد في الثمانينيات من القرن الماضي، وهذه المقولة تدعي

شيوعيو دير الزور.. يحتفلون موحدين!!

عبق التاريخ... تاريخ الآباء والأجداد، وعشق الثوار للوطن والشعب وللإشترابية تجلى وتآلق في أحضان آثار الصالحية قرب البوكمال مرتين:

الأولى: في استحضار الإرث الحضاري للمنطقة، وهي جزء من وطننا العزيز.

الثانية: في استحضار الإرث السياسي والنضالي للشيوعيين بالاحتفال بالذكرى /٨٤/ لتأسيس حزبنا، الحزب الشيوعي السوري، حزب الجلاء، وذكرى ثورة أكتوبر العظيمة بقيادة القائد الشيوعي (لينين) وثقتهم بالمستقبل وأن النصر لهم.

ففي يوم الجمعة ١٧/١٠/٢٠٠٨ تقاطر شيوعيو محافظة دير الزور بمختلف فصائلهم مع أصدقائهم وعائلاتهم إلى آثار الصالحية بدعوة موحدة من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين والحزب الشيوعي السوري /النور/ في البوكمال وبالتنسيق بينهما. وقد شاركهم عدد من الشيوعيين القدامى وممثلو بعض الأحزاب والقوى الوطنية والرسمية بالإضافة لعدد من الشخصيات الوطنية والاجتماعية والثقافية للاحتفال بالمناسبتين العزيزتين.

تخلل الاحتفال كلمة للحزب الشيوعي ألقاها

كيف أصبحت شيوعياً؟

تعرفت على عدد من الشيوعيين السوريين منهم الرفاق جوزيف نمر وكمال ظاها، وبعد الانفصال عدت إلى الوطن، وعن طريق الرفيق عبد الوهاب ظاها انتسبت إلى الحزب بإشراف الرفيق مراد يوسف، وأول فرقة ضمتني مع رفيقين أحدهما الرفيق رمضان وهو بائع فول، وبعد مدة تحول نشاطي إلى الريف، حيث عملت هناك لأكثر من عشر سنوات، ثم عدت إلى العاصمة لأنشط بين العمال، ثم انتخبت عضواً في مجلس إدارة نقابة عمال الخياطة، ثم انتقلت للعمل مع الحرفيين وضممتني فرقة مع الرفاق شكري صديق وأحمد صالحاني ومحمود الأسد، وانتخبت عضواً في مجلس الإدارة، ثم رئيساً للجمعية الحرفية للخياطة، ومازلت في هذا الموضع حتى اليوم. كذلك عملت في الإدارة المحلية، وانتخبت عام ١٩٩١ عضواً في مجلس محافظة ريف دمشق عن الفوعة الشرقية لأربع دورات متتالية، كنت ممثلاً للحزب (دورتان لفصيل نضال الشعب، ودورتان لفصيل النور) ونجحت في دورة خامسة بصفة مرشح مستقل، وقد نشرت قاسيون العديد من مداخلاتي في مجلس المحافظة وفي



اتحاد الحرفيين. ونتيجة لموقفي من تصرفات خاطئة لقياديين في فصيل نضال الشعب، ولأنني عبرت بوضوح عن رأيي الذي لا يكرر رأي القيادة المقدس، قمعت، وعندما قلت إن قياديين لدينا يمثلون الحكم ولا يمثلون الحزب والشعب طردت من التنظيم. وخلال وجودي في فصيل النور كنت أتحرق ألماً من واقع الانقسامات التي كانت وراءها المنافع الشخصية والانتهازية الأخطر والأقذر، ولعدم وجود ما يعيد إلي الثقة بجدية وجدوى التنظيم الفصائلي وانصرافه عن العمل بين

شؤون حزبية | 3

من الضرورات الملحة أكثر من أي وقت مضى.
إن التطورات الايجابية والهامة التي حدثت مؤخراً في العالم، وخاصة في أمريكا الجنوبية، والمواقف الشجاعة والمبدئية لكوبا وفنزويلا وبوليفيا ونيكاراغوا وغيرها من هذه الدول، والمواقف الجريئة للمقاومة الوطنية في لبنان وفلسطين والعراق، وصمود سورية وإيران في وجه المخططات الأمريكية، بالإضافة إلى الانتصارات التي حققتها الكثير من الأحزاب والقوى الوطنية وخاصة الأحزاب الشيوعية في قبرص ونيبال وغيرها. وأخيراً الانتصار الكبير لروسيا ضد العدوان الأمريكي -الإسرائيلي -الجورجي، وتحطيم سياسة القطب الواحد للغطسة الأمريكية والأزمات الخائفة السياسية والاقتصادية التي تعيشها الولايات المتحدة الأمريكية. هذه الأزمات التي لا تنتهي إلا بزوالها .

إن هذه الانتصارات والتطورات أوقفت تلك الحالات من اليأس والإحباط وبعض حالات البلبلة الفكرية التي عاشتها بعض الأحزاب الشيوعية وبعض المثقفين الماركسيين والتقدميين، وأثبتت بطلان تلك المزاعم التي كانت تزعم بأن الرأسمالية هي نهاية التاريخ، وأن الاشتراكية مجرد وهم، والنظرية الماركسية قد شاخت.. وغيرها من المزاعم التي دحضتها التطورات والتغيرات الأخيرة في العالم. وأجمل الأيام تلك التي لم نعيشها بعد .. (ناظم حكمت)..

لجنة دمشق لوحدة الشيوعيين السوريين في ندوة عن الأزمة الرأسمالية..

الأزمة مستعصية وعميقة.. ولا حلول لها



أقامت لجنة دمشق لوحدة الشيوعيين السوريين ندوة حول «الأزمة العظمى للرأسمالية»، حضرها العشرات من كوادر اللجنة الوطنية في العاصمة وعدد من الضيوف غص بهم مكان الندوة نظراً لأهميتها من النواحي كافة، وحاضر فيها الرفيق د . قذري جميل الذي شرح تاريخ وأبعاد وتداعيات ومستقبل الأزمة..

وبعد انتهاء المحاضرة جرى حوار مفتوح بين المتدئين، وطرح الحضور عشرات الأسئلة والاستفسارات والمداخلات الهامة، وقد تمت مناقشتها بصورة معمقة وجدية والإجابة عليها، وخلصت الحوارات إلى أن الأزمة مستعصية وعميقة.. ولا حلول لها، وهي تبشر بقرب انهيار النظام الرأسمالي، وانفتاح الأفق أمام الشعوب وقوى التحرر لتغيير وجه العالم..

■ **متابعة علي نمر**

الجماهير واكتفائه (بالعمل من فوق) للحفاظ على المراكز والامتيازات، تركت التنظيم مثلي مثل مئات الرفاق، وفيما سبق كان أربعة من إخوتي في صفوف الحزب، ثم ابتعدوا عن التنظيم .

عندما طرحت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين برنامجها اقتنعت به، وانضمت إلى صفوفها، وحضرت اجتماعاتها العامة الموسعة السنوية، وأسهمت في مظاهراتها واعتصاماتها، وأسهمت في الندوات التي أقامتها بالتعاون مع القوى الوطنية من أجل جبهة وطنية شعبية، كما شاركت في النضال المطلي وضد الغلاء، وكنت أحد الذين قدموا عريضة تطالب الحكومة بوضع حد للغلاء والاهتمام بواقع الجماهير الشعبية حملت توقيع خمسة وعشرين ألف مواطن إلى مجلس الوزراء، وانتخبت عضواً في هيئة رئاسة اللجنة الوطنية.

وخلال وجودي في التنظيم الحزبي شاركت في كل نشاطات الحزب النضالية والمطلبية والجماهيرية والحزبية، ومن ذلك وقوفي مع الرفاق والعمال في وجه من أرادوا تأجير معمل الألبسة الجاهزة للقطاع الخاص قائلاً: إن من يؤجر المعمل مثل من يؤجر شرفه، وقد نجحنا في ذلك.

كنت ومازلت مؤمناً بأن عمل الرفيق هو الذي يحدد مكانه ومكانته، أما المدعي فسرعان ما يتلاشى.
إنني أعتر بالكثيرين من الرفاق الذين

عملت معهم أو عرفتهم ومنهم إيليا نمر وعبد الوهاب ظاها، فقد كانوا نموذجاً للجرأة والصدق والإخلاص والالتزام. ومن المواقف الكثيرة التي لاتنسى ذلك الاجتماع الذي عقدناه مع الرفاق الفلاحين في قرية (حمورية) والذي خططنا أن ينتهي قبل الساعة الحادية عشرة ليلاً لنلحق بالباص الأخير إلى دمشق، لكن توسع النقاش والإجابات التي تولاها الرفيق الطبيب الراحل عادل الملا عن أسئلة الرفاق أخرتنا، ففاتنا الباص، فعدنا سيرا على الأقدام تحت المطر الغزير الذي تغلغل إلى ثيابنا الداخلية. إن دروب قرى الفوعة تبقى شاهدة على عشرات عشرات المرات التي قطعناها على الأقدام للاجتماع مع الرفاق في فرقهم الحزبية.. إن تاريخ كل رفيق جزء لا يتجزأ منه وحين يستعيد في خاطره يحس به واقعاً عاشه فيستخلص منه محصلة عمله. لقد كنت بعيداً عن الاستزلام، لذلك لم أرسل مرة إلى الخارج لا دراسة ولا مهمة ولا استجماماً، وأنا سعيد بذلك، إنني غير نادم على ما مضى فقد كان حافلاً بالعمل المخلص.
وبقاعة أكيدة بعدالة قضية الكادحين، وثقة لا تززع بحتمية انتصار نضالهم، أحيي جميع الرفاق، وأرجو أن يتحقق سعيهم لوحدة الشيوعيين السوريين، وليستعيد الحزب دوره بين الجماهير ومعها حزباً للشعب والوطن.

■ **إعداد محمد علي طه**

يومياتمسطول

الحرامي

◀ **سمير عباس**

رجل فقير من ضحايا الدردري ضاقت به الدنيا، جرب كل الطرق لإنقاذ نفسه، لأنه تورط وتزوج بعد أن وعده الدردري بنهوض الاقتصاد، القصة أنو صاحبنا كان عم يشوف التلفزيون وفرح لما أكد الدردري للمواطنين المساكين أن سياسته الحكيمة سوف تجعل الليرة قوية، والبلد سوف تصبح مثل ألمانيا. انبسط صاحبنا وتزوج وأستأجر منزلاً وهو ينتظر المعجزة.
والآن زوجته حامل بالولد الثاني، وهو يقرأ الصحف كل يوم بانتظار المعجزة، ولا تحدث.

لا فائدة. طرده صاحب العمل بعد أن أقلس بسبب إعلان الدردري الحرب على الصناعة، اشتغل بالزراعة ولكن الدردري رفع سعر المازوت فأقلس المزارع وطرده من العمل، الولد كبر والحرمة حامل، وصاحب المنزل يطارده بالطرقات، يريد أجرة البيت لأنه جوعان أيضاً.

الحرمة معها سوء تغذية وتحتاج لأكل اللحم، طقت البراغي في دماغه فدخل المؤسسة الحكومية وأخذ فروجاً مجعداً وسار نحو الباب دون أن يدفع ثمنه، فاجتمع عليه العمال ورجوه أن يترك الفروج. لا فائدة. خذوا ثمنه من الدردري، قال لهم، جابو الشرطة وتوسل هؤلاء له ليترك الفروج فرفض، أخذوه للقاضي ورجاه هذا أن يقول أنه لم يكن ينوي السرقة شفقة عليه. رفض.

نفذ اللي برأسه. واليوم مرتاح بالسجن.
ما عاد يسمع الدردري والحمد لله. وكل ما خربت البلد أكثر بينبسط أكثر، لأنو ما عم يسمع شي. أكل شارب نايم مبسوط بيلعب رياضة وشطرنج طول اليوم. ومو مسؤول عن عائلته ولكن فجأة. أجت أزمة اللصوص الكبار. حرامية النهار. نهبو العالم والناس بره وصاروا مثله حتى اللي ساكنين بأوروبا وبأمريكا. انبسط أكثر. بس السرور ما بيدوم. صدفة شاف الدردري على التلفزيون ونجمد وهو عم يسمعه. ذهل ونقلوه إلى المستشفى، صار معه فالج. شو الخير؟...
صاحبنا الدردري يمدح نفسه ويبشر الناس بأن سياسته الحكيمة أنقذت البلد. لولاه خربت، وهو عمّرها. والشيوعية توفت والرأسماليين حمير. واقتصادنا بخير. وأنه أنقذ البلد لأنه كان متحسب للأزمة مو أنو الناس منعته من إتمام بيع سورية للأجانب، والناس صغار وكبار عم تمنعه لهلق.

رجعت طثت البراغي برأسه. انفلج وعم بيتمتم: يعني أفغانستان ما صار فيها أزمة لأنو الدردري نصحها ولا لأنو ما فيها اقتصاد مثلنا. ليش شو باقي من الصناعة والزراعة ياناس. طلعوني من السحن منشان أخليه يشوف حاله. خلوني أطلع معه عالتلفزيون منشان أحكي شو صار وشو راح يصير إذا ظل ماسك الاقتصاد بأيديه ورجليه. ليش بعد تخريب الزراعة والصناعة شو بدو يعمل. بييعنا نحنا كمان. ياناس ياهوه.

الله يكون بعونه، الحرامي صاحبنا، يارب تحقق له أمنيته. حاجته طق براغي.

■ ■

من الآثار السلبية لرفع الدعم..

الثروة السمكية في منطقة الغاب مهددة بالزوال..



◀ **أنور أبو حامضة**

لا يخفى على أحد الأهمية الكبرى للثروة الحيوانية في اقتصادات أي بلد على وجه الأرض، فهي إضافة لدورها في تلبية حاجات مادية أساسية لحياة الإنسان، تلعب دوراً اقتصادياً واجتماعياً هاماً.

ولن نتحدث هنا عن تربية الأغنام والأبقار والدواجن بالرغم من أهميتها. وبالرغم أن ما طالها من انعكسات سلبية خطيرة للسياسات الاقتصادية المتخبطة لا يقل سوءاً عما طال غيرها، وإنما سنسلط الضوء هنا على جانب من هذه الثروة، وهو تربية الأسماك في المناطق الداخلية، وذلك لأهمية الأسماك كغذاء ضروري للإنسان بسبب خواص لحومه المتعددة من جهة، ومن ناحية أخرى لأهمية مياه مزارع الأسماك بالنسبة للزراعة، حيث تروي هذه المياه مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في منطقة الغاب.

ولا نذيع سرأ إذا قلنا إن الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب تمنح تراخيص زراعة القطن

والشوندر للإخوة الفلاحين على أساس وجود مياه هذه المزارع، حيث قدرت المساحات التي تروى من هذه المياه بمئات الهكتارات بحسب محضر اجتماع لجنة السقاية رقم/٩/ المنعقد بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٠٨، والمتضمن دراسة الوضع المائي، حيث خلصت اللجنة المختصة إلى عدة توصيات لعل أهمها: دعم مزارعي الأسماك بأسعار المحروقات أسوة بأصحاب الآبار التي



حيث كان الجميع يعرف أنه يوجد ملعب رياضي في المخطط في مكان مناسب جداً، خاصة أن ممارسي الرياضة وبالتحديد رياضة كرة القدم، كانوا ينتظرون هذا الحلم منذ سنوات طويلة، ولكن فوجئ بعض الأهالي من القاطنين بجوار هذا الملعب المفترض في المخطط، أن الملعب الرياضي انتقل إلى مكان آخر بعيد وغير مناسب، وحل محله معمل أحذية لأحد أصحاب رؤوس الأموال..

صاحب امتياز تغيير المخطط هو أحد تجار الأحذية الرياضية، ويبدو أنه استطاع من خلال علاقاته وقوته المالية أن يعدل المخطط التنظيمي خلسة! مستغلاً عدم معرفة الأهالي بمثل هذه المواضيع التي تحدث وراء الكواليس.



فهل المقصود إذلال وإهانة المواطنين؟ أم المقصود خلق بؤر فساد جديدة من النوع الصغير؟. فرؤساء لجان التوزيع والموظفون المكلفون بمهمتهم، لا يتعاونون إطلاقاً مع المواطنين نتيجة ندرة وجود القسائم، ففي أغلب الأحيان تجد الباب مغلقاً، فيما توجد نافذة صغيرة يطل منها كل نصف ساعة أحدهم ليستلم الأوراق الثبوتية قاتلاً: (ما بقى في قسائم إذا ما

نظمتموا الدور مراح نوزع ويغلق النافذة بغضب)!! هنا يأتي دور السماسرة الذين يتاجرون بقسائم المازوت، وينتفون جلد المواطن المنتوف أصلاً من السياسة الاقتصادية الخرقاء لهذه الحكومة، وذلك عن طريق تحصيل القسائم لطالبيها من المركز بوقت سريع ودون انتظار أو تعب، بشرط دفع مبلغ مالي مقطوع. السعر الذي يطلبه السمسار يتراوح بين /١٠٠٠ /و/٢٠٠٠/ ليرة سورية للدفتر الواحد، وبطبيعة الحال السمسار له شريك من داخل مركز التوزيع، ويقوم بدوره على أكمل وجه.

الشتاء على الأبواب.. والكثير الكثير من أهالي حلب لم يستلم قسائمهم حتى الآن.

المفارقة الكبرى أن أحد المراكز، وهو المركز العامل في المبنى القديم لمديرية ثقافة حلب في العزيزية، علق بإفظة كتب عليها:

«لا يوجد قسائم مازوت حتى إشعار آخر.. يرجى عدم السؤال»..

يعني: فوق الموت عصة قبر!!

في السابق.

– ارتفاع سعر العلف بنسبة مماثلة (أي ضعفين ونصف)، إضافة للمعاناة الكبيرة في تأمين مادة العلف، حيث يضطر المربون إلى شراء معظم حاجة مزارعهم من السوق الحرة، مما يرفع نسبة الزيادة إلى ثلاثة أضعاف ونصف.

– ارتفاع كلف مستلزمات الإنتاج من قطع غيار المحركات والمضخات وشبكات الصيد وغيرها.

–ارتفاع أجور الفنيين الذين يقومون بخدمات التربية والصيد.

– ارتهان المربين أثناء عمليات تسويق محصولهم من السمك للتجار الذين هم وحدهم من يحدد سعر الشراء من المزارع، وهو بالكاد يستطيع تغطية كلف الإنتاج.

– عدم حماية السوق المحلية من المضاربات والمنافسة الخارجية، حيث يتم استيراد أسماك مجمدة من دول الجوار، وتطرح بالأسواق بأسعار

في السابق.

– ارتفاع سعر العلف بنسبة مماثلة (أي ضعفين ونصف)، إضافة للمعاناة الكبيرة في تأمين مادة العلف، حيث يضطر المربون إلى شراء معظم حاجة مزارعهم من السوق الحرة، مما يرفع نسبة الزيادة إلى ثلاثة أضعاف ونصف.

– ارتفاع كلف مستلزمات الإنتاج من قطع غيار المحركات والمضخات وشبكات الصيد وغيرها.

–ارتفاع أجور الفنيين الذين يقومون بخدمات التربية والصيد.

– ارتهان المربين أثناء عمليات تسويق محصولهم من السمك للتجار الذين هم وحدهم من يحدد سعر الشراء من المزارع، وهو بالكاد يستطيع تغطية كلف الإنتاج.

– عدم حماية السوق المحلية من المضاربات والمنافسة الخارجية، حيث يتم استيراد أسماك مجمدة من دول الجوار، وتطرح بالأسواق بأسعار

كيف تحول الملعب الرياضي في «يحمور» إلى منشأة خاصة؟

والتحايل على القانون، ولا يتم ذلك حقيقةً إلا بمساعدة موظفين لا يهمهم إلا القبض على حفنة من المال مقابل تجاهل المصلحة العامة..

والغريب أن الرد على عريضة الأهالي الموجهة للبلدية والمحافظة المبين فيها الاعتراض على هذا التعديل غير المبرر للمخطط، جاء مليئاً بالخدلان، إذ تم رفض الاعتراض بحجة أنه أتى متأخراً وليس ضمن المهلة القانونية المحددة للاعتراض؟

البعض المتزايد في يحمور يعرف اليوم، أن هناك الكثير من الأمور غير القانونية يجري ترتيبها في بلديتهم لغير صالح الأهالي، وأن رئاسة البلدية والفنيين يستغلون جهل الناس بحقوقهم ومصالحهم، وانشغالهم بهمومهم الكثيرة التي تعيقهم عن الاهتمام بالقضايا القانونية، لينفذوا ما يشاؤون من تعديلات ومخالفات.. ولهذا يتوجه شباب بلدة يحمور، وهم المتضررون الأساسيون من تغيير المخطط، للسيد محافظ طرطوس للتدخل الفوري لمنع إقامة هذا المعمل، وإعادة الملعب الرياضي الذي ما يزال حلمهم منذ سنوات، إلى موقعه الأول؟

■ ■

شؤون محلية

منخفضة بحيث يصبح المنتج المحلي غير قادر على المنافسة.

– كميات الأعلاف المقدمة من مؤسسة الأعلاف قليلة ولا تفي بالحاجة، كما أنها لا تتصف بالميزات والخواص المطلوبة، فهي بقايا صوامع على الغالب، لذلك يلجأ المربون إلى السوق الحرة لشراء (الصويا- الكسبة -الذرة – طحينة اللحم) ليكون تركيب العلف بالتالي قابلاً للتحويل في جسم الأسماك بشكل جيد ومجد .

ويفيد أحد المربين أن العلفة المركبة يجبُ أن تتحول كقيمة وزنية على النحو التالي: ٣- ٢.٥ كغ علف، يتحول إلى ١ كغ سمك، هذا إذا كانت العلفة تحوي العناصر السابقة.

– كميات الأعلاف المقدمة من مؤسسة الأعلاف قليلة ولا تفي بالحاجة، كما أنها لا تتصف بالميزات والخواص المطلوبة، فهي بقايا صوامع على الغالب، لذلك يلجأ المربون إلى السوق الحرة لشراء (الصويا- الكسبة -الذرة – طحينة اللحم) ليكون تركيب العلف بالتالي قابلاً للتحويل في جسم الأسماك بشكل جيد ومجد .

ويفيد أحد المربين أن العلفة المركبة يجبُ أن تتحول كقيمة وزنية على النحو التالي: ٣- ٢.٥ كغ علف، يتحول إلى ١ كغ سمك، هذا إذا كانت العلفة تحوي العناصر السابقة.

الاستنتاجات

إن توقف المربين عن تربية الأسماك سيؤدي إلى:

- تحول كل من يعملون في هذه المزارع إلى عاطلين عن العمل.
- ارتفاع سعر اللحوم الأخرى (دواجن- غنم – بقر) بسبب فقدان لحوم السمك.
- خروج مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي تروى بمياه هذه المزارع من الزراعات المروية إلى الزراعات البعلية.
- تدني إنتاج تلك الأراضي وانخفاض خصوبتها.

لذلك، وبناء على ما سبق، فالمطلوب من الجهات المعنية في وزارة الزراعة التدخل السريع لإنقاذ هذه الثروة الوطنية من الضياع..

■ ■

من أخبار الفاسدين واللصوص

بعد أن أضر الفساد بالوضع الاقتصادي والمستوى المعاشي للعاملين كافة، نرى انه ابتدأ يستغل الأموال المودعة لدى المصارف الخاصة التي خلقها الفريق الاقتصادي بأموال المودعين .

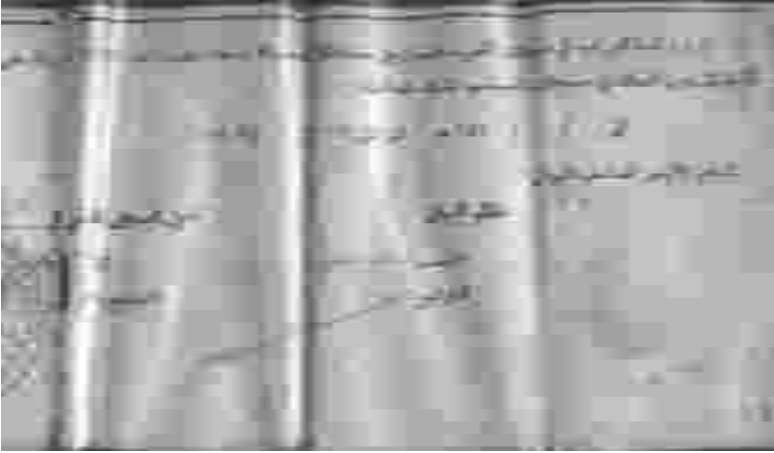
ولعل ما قام به المدعو كميل كوفياتي هو من أهم الأمثلة على الحالة التي تردينا إليها، فقد قام كوفياتي بالاقتراض من أربعة بنوك خاصة هي : بنك سورية والمهجر، بنك سورية ولبنان، بنك عودة، بنك بيبلس. بقيمة ٢٧٠ مليون ليرة سوري، وهي أموال مودعة لأصحابها، وأعلن إفلاسه بعد أن توقف عن دفع رواتب العاملين لديه، البالغ عددهم ٦٠٠ عامل، لمدة شهرين و قبل العيد بشهر، بحجة انه سوف يدفع إكراميات لهم، ثم قام ببيع موجودات منزله ، وسحب أموالاً جديدة بقروض، تاركاً على ذمته ديوناً للبنوك وللأشخاص بقيمة مليار ل س، ولا ممتلكات حقيقية له سوى معمل بقيمة ٢٧٠ مليون ل س، وبضاعة في المستودعات بقيمة ١٢٠ مليون ل س، وعقود غير منفذة بقيمة ٢٠٠ مليون ل س .

فهل أقلس حقاً؟ هناك أقاويل تتردد بأنه أقلس كما أقلس غيره بسبب مضاربات البورصة العالمية، ولكن الأرجح أنه ابتدع الإفلاس لينجو بأمواله خارج القطر، فالنظام الاقتصادي في بلادنا، القائم على سيطرة البرجوازية الطفيلية، قد شهد العديد من الحالات المشابهة لحالة الكوفياتي (محمد كلاس ـ مصطفى كلاس ـ أمينو ـ خربوطلي). ورغم ذلك فإن هذه الحادثة تحوي أمراً مستجداً لم يسبق لنا مصادفته، وهو أن عمليات النصب هذه باتت تجري على نطاق أوسع، وصارت مؤسسات مالية كبرى من ضحاياها، بعد أن كانت فيما مضى مجرد حيل بسيطة يخدع بها بعض التجار المواطنين البسطاء.. وهذا ما جناه علينا اقتصاد السوق (الاجتماعي طبعاً)، والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية.

■ **حلب ـ فهد سالم**

أجانب في وطنهم!!

عندما ينجب «الأجنبي» ابناً



الذين بدورهم تعطلوا عن أعمالهم ووظائفهم، ليتفاجأ بأن جلسته قد أُجلّت إلى موعد آخر، وعليه أن ينتظر أسبوعاً آخر أو أكثر، فإذا تصادف التأجيل مع العطلة القضائية فإن انتظاره سيطول لشهر أو أكثر حتى يحصل على قرار المحكمة، وهنا عليه أيضاً أن يدفع مبلغاً «محرزاً» من النقود .

وبذلك يكون الموظف قد استولى على جيب المواطن تحت رحمة سندان دائرة النفوس، ففي البداية يحول إلى مديرية المالية، وما أدراك ما مديرية المالية، حيث يضطر «الأجنبي» إلى دفع غرامة لتسجيل الولادات القديمة، وهي غرامة كبيرة تقصم ظهره، فالمعاملة المؤلفة من «١٠» ولادات فوق سن «١٤» سنة تلزم المواطن بدفع مبلغ «٤٠٠٠» ل.س. ولا يستطيع «الأجنبي» حتى معارضة الغرامة أو الامتناع عن دفعها، لأنهم يقولون له ويكل بساطة: «نحن ننفذ تعليمات تعميم وزاري».

وبعد كل ذلك يعود «الأجنبي» المنهوك إلى السجل المدني، فيطلب منه إحضار الأولاد إلى مركز الشرطة للمشاهدة وكتابة الضبط، وعلى مبدأ «ما في حدا أحسن من حدا» يقوم رجال الشرطة أيضاً أثناء تحقيقهم بالاستيلاء على

ما تبقى في جيبه، إن لم تكن النقود قد تبخرت منها أصلاً . وفي الحالة التي تكون فيها الزوجة مواطنة والأب «أجنبي»، يلزم الطرف الأجنبي «الزوج» بضرورة الحصول على إخراج قيد فردي أحمر لإرفاقه بالمعاملة، وترفع المعاملة إلى الداخلية والأمن السياسي.

وحتى تأتي الموافقة من الجهتين، والتي قد تطول إلى ثلاثة أشهر أو حتى سنة، يبقى «الأجنبي» كل هذه الفترة في انتظار معاملته ويتحسر على شبابه الذي قضاه عازياً، ويتمنى من كل قلبه لو أنه لم يتزوج، وينصح الآخرين بعدم الزواج لكي لا يخلفوا صبياناً أو بناتاً، ولا يروا ما رآه بعينيه من روتين ممل، وحزمة توافيق متكررة، وملفات وأضابير مغبرة.

وأخراً منتهي به هذا المقال هو الطرفة التالية، راجين من الأحبة القراء عدم القهقهة، فالمواطن الذي يرق قلبه تجاه فتاة لا تحمل الجنسية السورية، ومحسوبة في خانة «الأجانب» في وطنها، عليه أن يدفع غرامة مالية جراء فعلته «الشنعاء» تبلغ ٩٥٠ ليرة، بجرم الزواج من أجنبية!! يُخالف المواطن حتى على مشاعره؟ عجبى !!

■ **المالكية- مراسل قاسيون**

الفوضى والتسيب

مصرف التوفير يحلب الذي اعتدى بالضرب المبرح على موظف في هذا المصرف اسمه علي شيهر وأمام أكثر من أربعين موظفاً وحشد من الناس بتاريخ ١٤/١٠/٢٠٠٨ وأوسع هذا الموظف بالضرب المبرح حتى تورم وجه الموظف وعلى مראى ومسمع الكل، وكان هذا الموظف عبد عند هذا المتفذّ اشتراه بماله، كما قام هذا الكائن البشري بسام الدالي بالصراخ على معاون مدير المصرف و«بهدلته»..

ربما لم يسبق لأحد أن سمع بمثل هذه الحادثة.. إذ هل يعقل ما جرى أم هو مقطع من «مرايا» فبأية غابة نحن نعيش؟ هذه الحادثة نضعها برسم المسؤولين ليفتحوا تحقيقاً في هذا الموضوع الذي وقع في مصرف التوفير بحلب.

■ ■ ■

شوارع نهرية

كُتِب سابقاً الكثير عن انقطاعات المياه عن بعض أحياء مدينة دير الزور، وعن مشكلة هدرها، سواء من بعض الأهالي، وخاصة أصحاب المحلات والدكاكين وأصحاب السيارات أو من الدوائر الحكومية، دون اتخاذ المسؤولين والمدراء ومجلس المدينة الإجراءات المناسبة. والحقيقة أن هذا الاستهتار بهذه الثروة الوطنية لايزال مستمراً، فإذا مررت بشوارع دير الزور تجد أن المياه تتساب أنهاراً، وهي بالتأكيد لم تنزل من السماء لأن الجفاف يسيطر على المنطقة، بل معظمها ينساب من مياه النوازل (المزاريب) المشوهة للمبارات، وهي ليست نوازل نظامية..

وما يزيد الأمر سوءاً أن شوارعنا تكثر فيها الحفر، لأن أسلوب وآليات ووسائل التزفيت (زفت)، وتفتقد لأغلب المواصفات الفنية، ناهيك عن نوعية الإسفلت، وإذا أضفنا إليها انسداد فتحات التصريف، ورعونة سائقي السيارات، وإشغال الأرصفة والشوارع سواء من أصحاب المحلات أو من بقايا متعهدي البناء ،كل ذلك يجعل معاناة المواطن كبيرة، وبات لا يأمن على نفسه من حفرة أو سيارة أو من دلف المياه عليه، وتراه يقفز كالأرنب خائفاً مذعوراً، وإذا تورط وتذمر أو اشتكى، يلاقي الأمرين من أصحاب الإشغالات والسيارات؟

ونتوجه إلى رئيس مجلس المدينة الجديد ومحافظ دير الزور بوضع الحلول السريعة للحفاظ على كرامة المواطن، بتوفير ذلك، وهو الحد الأدنى من الخدمات التي يستحقها ووضع حد للإهمال والفوضى والفساد، وخاصة أن موسم الأمطار على الأبواب وحتى لا تتضاعف الأمور وتفرق شوارع المدينة في شبر أو أكثر من الماء..

ونتساءل: ماذا لو تعرضنا لعاصفة؟

■ **دير الزور - ماجد الخاشع**

كيف تعرف أنك في سورية؟

تعرف أنك في سورية عندما:	تخسر شركات، وتُتهب مؤسسات، ولا يحاسب أحد ..
تحتاج ١٥ سنة لتركب هاتفاً أرضياً ..	تعرف أنك في سورية عندما:
تحتاج إلى راتب ٢٠ عاماً لجمع ثمن بيت فقط؟؟	ترى موظفين يشرون خلال أشهر قليلة من توظيفهم..
يكون بيتك مغلقاً ومع ذلك يسجل عداد الماء لديك استهلاك..	يقال مسؤول ويغير مدير ولا أحد يعرف السبب..
تتضرر من قطع الكهرباء والهاتف وحضر الشوارع دون أن يكون لك حق الاعتراض أو المطالبة بتعويض..	ترى الموظفين الشرفاء يعزلون والفسادين يتسلقون...
ترى شوارع وطرقاً رئيسية بوضع مزر، ثم يحصل حادث يموت أشخاص كثر بسببه، ولا تلقى المسؤولية على أحد ..وتعرف أنك في سورية عندما:	تكون الفوضى هي القانون، وتحتاج في كل معاملة إلى رشوة..
تبقى مدينتك ٢٠ سنة دون مخطط تنظيمي، ثم يصدر مخطط عدد المتضررين منه أضعاف عدد المستفيدين..تؤخذ منك ضرائب بدون أي خدمات مقابلة..	يحصل مواطن على شهادة سوق دون حضوره الامتحان!!
يؤخذ الشاطئ السياحي من العموم، ويعطى للخصوص بدعوى الاستثمارات!	تكون غرامة المخالفات المرورية أعلى من متوسط الدخل الشهري للمواطن!!
ترى المشاريع تفيد المستثمرين وتراكم ثرواتهم، وتضرر الأهالي وتفقرهم..	يموت العديد من المواطنين بالمشاي في أخطاء طبية، ولا أحد يحاسب ..
لا ينفذ مشروع عمل أو منشأة أو مبنى أو مشفى في الموعد المحدد مطلقاً ..	عندما لا يرد أحد على كل ما كتب ويكتب..فتأكد أنك في سورية!!

■ **رامي يوسف**

هنيئاً للحرامي

إعادة دراجته له بعد يومين من سرقتها .

وعندما علمنا بأسماء بعض أفراد العصابة ما كان منا إلا أن شكلنا لجنة من أهالي القرية لتتولى الشكوى على اللصوص، كونهم ما زالوا موجودين في القرية، ليبدأ بذلك مسلسل معاناتنا مع إهمال ولامبالاة الأجهزة الأمنية . كانت البداية مع رئيس النيابة في مدينة «أريحا» الذي حولنا إلى مدير ناحية «أجسم» ليقوم هذا الأخير بإرسالنا إلى رئيس مخفر «جوزف» الذي تخاذل عن أداء واجبه رغم كل الوعود المعسولة التي أعطاها لنا في البداية . قررنا بعد ذلك أن نصعد احتجاجنا فذهبنا إلى جهة أمنية أخرى في ادلب، على أمل أن نجد لديها حلاً، فلم يكن منها إلا أن أحالتنا إلى الأمن الجنائي الذي لم يكن رد فعله بأفضل من رد فعل مخفر جوزف ورئيسه .

قررنا في النهاية أن نحيل قضيتنا إلى القضاء العسكري، وبعد أخذ ورد طويلين، حول

وصلت إلى جريدة «قاسيون» الرسالة التالية من أهالي قرية «كنصفرة» في محافظة ادلب الذين أرهقهم اختلال الأمن في قريتهم، في ظل إهمال وتراخي الأجهزة المختصة، فلم تبق لهم وسيلة لإيصال صوتهم سوى الصحافة:

كنا قد نوهنا بمشكلتنا المستعصية مع لصوص الدراجات النارية، في أحد أعداد جريدة قاسيون، تحت عنوان: «اختلال الأمن في محافظة ادلب»، ولكن لا حياة لمن تتادي، فبعد أن تمت سرقة أكثر من (١٠٠) دراجة نارية في القرية خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وبعد أن استفحل أمر تلك العصابة حتى روعت العديد من البلدات والقرى المجاورة وصولاً إلى سهل الغاب، استطاع أحد سكان قريتنا التعرف على هوية ثلاثة من لصوص الدراجات، بعد أن رآهم وهم يسرقون دراجته، مما اضطر اللصوص إلى

■ **حسان منجه**

قررت الحكومة السورية في أيار الماضي رفع أسعار المازوت، المزود الرئيسي للطاقة إلى ٢٥ ل.س بنسبة زيادة ٢٧٥ ٪، وسعر ليتر البنزين وصل إلى ٤٥ ل.س بزيادة ٨٠ ٪، ورفع سعر طن الفيول بنسبة ٥٠ ٪ متدرة بارتفاع أسعار النفط عالمياً، الأمر الذي أثقل كاهل الخزينة على حد قولهم، وجعل من دعم النفط المقدّر بـ ٦٠ ٪ من الموازنة العامة حسب دراساتهم وإحصاءاتهم الاقتصادية، عبثة بوجه تطور الاقتصاد السوري، وعائقاً أمام إزدهاره ونموه.

الدعم كما هو معروف فلسفة اعتمدتها الأنظمة الليبرالية والاشتراكية على حد سواء، رغم اختلاف حجمها وشموليتها عند الدول الإشتراكية، فأمريكا واليابان وفرنسا على سبيل المثال لا الحصر، اعتمدت نظام الدعم على القطاع الزراعي والحيواني، بينما ركزت الكثير من الدول النامية على دعم

المشتقات النفطية والمواد الغذائية الأساسية، كمساعد لإعادة توزيع الدخل القومي وإحلال شيء من العدالة الإجتماعية .

قامت الدول المستوردة للنفط ومشتقاته برفع أسعاره محلياً، بعدما حلق برميل النفط عالياً على المستوى العالمي، والذي وصل إلى ١٥٠ دولار للبرميل الواحد . ولكنها قامت بخفض أسعاره محلياً في أسواقها مع كل تراجع لأسعاره العالمية، فالأردن الذي حرر سوق محروقاته في شباط الماضي، ورفع كل أشكال الدعم الحكومي عنه، ويدأ بتسعييره شهرياً تبعاً لأسعار النفط عالمياً، مضيفاً إليه تكلفة الشحن والتكرير والتوزيع . قام بتخفيض أسعار المشتقات النفطية بنسبة ٥ بالمائة للمرة الأولى في شهر آب من العام الحالي، ليتبعه إنخفاض آخر بنسبة ٦ بالمائة في شهر أيلول، ثم إنخفاض ثالث في تشرين الثاني بنسبة تتراوح بين ٦-١٠ ٪ للبنزين و ٤-١٥ ٪ زيت الوقود للصناعة، أي بقيمة إنخفاض إجمالية تقدر بـ ٢٥ بالمائة عن الأسعار الماضية. ولبنان أيضاً كان يحدث أسعار

محروقاته مع كل انخفاض ، وللمرة الأولى منذ آذار الماضي خفض سعر صفيحة المازوت أكثر من ٤٤٠٠ ليرة لبنانية خلال شهري آب وأيلول بنسبة ٢٥ ٪ عن سعره السابق، وخفض سعر صفيحة البنزين في أيلول لأكثر من ٢٠ ٪. ليتبعه في الأسبوع الأول من تشرين الأول إنخفاض آخر على المحروقات المختلفة فالبنزين نزل ١٤٠٠ ل.ل قياساً بالشهر الماضي أي ما نسبته ٦ ٪، والمازوت ١١٠٠ ل.ل بنسبة ٤ ٪، والغاز ١٥٠٠ ل.ل على القارورة الواحدة أي ما نسبته ٥ ٪. وذلك عندما كان سعر برميل النفط يقدر بـ ٨٢ دولار، لا كما هو الآن على عتبة ٧٠ دولاراً . حتى أضحت أسعار النفط بهاتين الدولتين متقاربة مع أسعارنا المحلية الحالية، والتي تنفي مقولة رئيس الوزراء بأن الدعم لا زال ٥٠ ٪ على المازوت والمشتقات الأخرى .

والسؤال البيديهي هنا: لماذا تخفض الدول المستوردة للنفط أسعاره في أسواقها بقرار من حكوماتها؟؟ بينما ينقى نحن في سورية المثبتين الوحيدين للأسعار على حالها؟

للأسعار طريق واحد هو الارتفاع

بالرغم من أننا دولة مصدرة لأكثر من ١٥٠ ألف برميل يومياً وسيستمر تصديرنا بالوتيرة ذاتها إن لم نقل أكثر، بعد الاكتشافات النفطية الكبيرة التي جعلت وزير النفط مبتسماً!!

وقد أكد وزير النفط السوري في مقابلة له بجريدة تشرين نهاية الشهر الماضي، اكتشاف كميات جديدة من النفط والغاز على مساحات متعددة من أراضي الوطن، إضافة إلى خط الغاز العربي، الذي يستقبل الغاز المصري بمعدل ٠.٧٥ مليون متر مكعب باليوم، على أن تتم زيادة هذا المعدل إلى ١.٥ مليون متر مكعب في نهاية العام الحالي، وهذا دليل قاطع على كذب الادعاءات الحكومية حول الضرورات التي اقتضت رفع أسعار المشتقات النفطية«نقص الاحتياطي النفطي وتوقع فناءه»، تلك الإجراءات التي أغرقت المواطن السوري بمستتقع جديد من الأعباء الاقتصادية. غير قادر على الخروج منه. ■ ■

مطبات

المراهنون الجدد... والهاوية!

◀ جهاد أسعد محمد

يراهن الذين ما انفكوا يسومون المجتمعات والدول استغلالاً وتجويعاً وحرماناً وتهميشاً، على صمت الناس وخوفهم وقبولهم صاغرين بالأمر الواقع، ولا يعبأ هؤلاء المتمادون في غيهم بما يضر الخائفون اللاأذون بالصمت، طالما أن معظمهم يقبلون الأيدي التي تصفهم حقيقة أو مجازاً، حتى وإن كانوا في سرهم يدعون عليها بالكسر!!

فالمتمادون، وخصوصاً في الدول الفقيرة، يعلمون أن أقصى ما يفعله المهمشون، عند وصول انفعالهم إلى عتباته العليا، هو الشتم سرّاً أو علانية لهـ «فش خلقهم»، ومن ثم الركون إلى الذات ولومها خوفاً من المحاسبة التي قد تطالهم بأسوأ صورها!!..

والمهمشون، وخصوصاً في الدول الفقيرة، يعلمون أن أقصى ما يفعله المتمادون لن يصل إلى تلك العتبة التي قد يليها خروج الناس شاهرين السيوف مطالبين بحقوقهم.. لذلك يحتملون نصبهم من الأذى برضى طالما أن السير المتوفر بين أيديهم، وهو في حدوده الدنيا، لا يزال يكفيهم شر الجوع المطلق والفاقة الكاملة..

وهكذا، تسير معادلات التوازن هذه، في معظم بلدان الأرض دون أخطاء فادحة، لكي يبقى الحاكم حاكماً، والمحكوم محكوماً..

في بلدنا الذي طالما سعى عبر قواه الوطنية ونضالات الناس للتقدم والازدهار، ظل المستغلون والنهابون والمتنفذون مقبدين - نسبياً - بضوابط مختلفة، حتى مجيء الفريق الاقتصادي الحالي، الذي كسر بسياساته كل قيودهم، وأطلق العنان لهم ليعيثوا فساداً ونهباً واستغلالاً قدر ما يشاؤون، دون أية ضوابط أو اعتبارات.. وبالتالي، أصبحت الفوضى في توازنات المجتمع في طريقها لتصبح عارمة، وإذا ما بقيت الأمور تسير في الاتجاه الذي يحكمها الآن، فلا أحد يستطيع التكهّن بما قد يكون..

الآن.. البطالة وصلت إلى عتبات لم تصلها البلاد في أشد الفترات تآزماً وكساداً وتخلفاً..

والآن.. وصل الغلاء إلى مستويات لم يسبق أن شهدها السوريون في أقسى سنوات الحصار الإمبريالي التي عانت منها البلاد في فترات مختلفة..

والآن.. يوشك الجوع أن يتجاوز شدته الحد الطبيعي، فهل الغاية العودة لمحنة «السفر برلك» التي نزلت ببلاد الشام إبان الحرب العالمية الأولى في ظل الاحتلال العثماني!!؟

والآن.. وصل النهب المشرعن وتمركز الثروة إلى حدود تذر بخطر القضاء كلياً على ما تبقى من الاقتصاد الوطني وثروات البلاد وبقايا أموال الخزينة العامة..

والآن.. يجري عبث يومي بمصالح الناس وأرزاقهم ووحدة إرادتهم بصورة تهدد النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية..

رهانات المستغلين والنهابين في بلدنا أصبحت اليوم ممنهجة ومنظمة بشكل يتجاوز الارتياح بطموحاتهم الشخصية، ليصل إلى درجة الخيانة الوطنية، وهذا أخطر من السكوت عليه، لأنه لا يخدم إلا أعداء البلاد المتربصين بها منذ زمن طويل، ولا يصب إلا في صالح الفوضى الخلاقة التي يتغنى بها الساعون للتفتيت..

يراهن المستغلون اليوم على أن مزيداً من النهب والإفقار والتجوع والتهميش سوف يزيد ثرواتهم المهرية إلى المصارف التي تعلن إفلاسها، ولا ينتبهون إلى ما يجري في المجتمع من مراكمة للألم والقهر والإحساس بالظلم بالقدر الذي يجهلون فيه أيضاً أن دولارتهم ذهب أدرج الرياح في الأزمة القائمة..

فلننتبه للرهانات الجديدة.. فهي توشك أن تودي بنا، دولةً، ومجتمعاً موحداً، إلى هاوية قد لا نستطيع الخروج منها أبداً..

mjihad@kassiou.org

فرع درعا لشركة الطرق والجسور

تجاوزات على القانون واستغلال أموال عامة



◀ متابعة: عيسى العتمة - خالد الشرع إعداد: يوسف البني

صدر عن وزارة المالية/ مديرية التسريح والقضايا، قرار الحجز الاحتياطي رقم ١١٤٧/١ وتاريخ ٢٠٠٦/٤/٣، والذي يفيد بالتالي: «إن وزير المالية بناء على المراسيم المتعلقة بقرار ماييلي:

مادة ١. يلقي الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للسيد:

. محمد العالول ابن عبد الهادي، والدته لطيفة تولد سرغايا ٢٩/٢/١٩٥٧ محل قيد النفوس سرغايا ٢٠٢٠ محل الإقامة الفعلي باب مصلى - دمشق. زوجته سميرة جزائري بنت علي والدتها سعاد تولد ١٩٦٦.

وذلك ضمناً لسداد مبلغ قدره ٤٠٦/٤٩٠ / أربعمائة وتسعون ألفاً وأربعمائة وستة ليرات سورية.

مادة ٢. ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

ولكن هذا القرار لم يوقف المذكور عن التدرج في صعود المناصب الإدارية، وحين انتقل مدير عام فرع المنطقة الجنوبية للشركة العامة للطرق والجسور، لم يقبل أن يخلفه أي كان، وأن يسلم المكاسب إلا لواحد من «زله»، ويكون المتصرف المنفرد بالقرار دون التقيد بالقوانين والأنظمة النافذة، فكان هو الرجل المطلوب.

منذ استلام المكلف بإدارة فرع المنطقة الجنوبية «محمد العالول» منصبه، بدأت الخروقات القانونية والتجاوزات التي لم تعد تقف عند حد. وسنورد في تحقيقنا هذا مثالاً واحداً على هذه التجاوزات القانونية مع وثائقه ومستداته، ومثله الكثير قد تم اقتراحه.

فقد رفع المهندس المكلف بإدارة فرع المنطقة الجنوبية للشركة العامة للطرق والجسور كتاباً إلى المدير العام، يطلب فيه تجاوز الإجراءات القانونية والسماح له بالتعاقد بالتراضي لتأمين مواد بقايا مقالع في الكتاب رقم ٢٦/١٦/١٩٠٩ تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٣ والذي ينص، بما فيه من مواربة، على طلب الموافقة على التعاقد بالتراضي لتوريد كمية /٢٢٠٠٠ ٢م/ بقايا مقالع مضغوط لزوم مشروع طريق دمشق السويداء، بظهر السيارة وعلى محور الطريق، لتوفير نفقات التحميل لمحور الطريق». وجاءت حاشية مدير التخطيط ومتابعة التنفيذ في ٢٠٠٨/١٠/٦ على الكتاب الوارد رقم ٢٦/١٦/٢٣ وط تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٩ وجاء فيها اقتراح الموافقة على التعاقد بالتراضي لتأمين مواد بقايا مقالع منقوشة ولكمية ٢٢٠٠٠ × ١.٢٥ = ٢٩٧٠٠ ٢م منقوش، على أن يكون الاستلام على شكل فواتير هندسية ويتم استلامها من لجنة تشكل لهذا الخصوص ضمناً لحق الشركة». وجاءت موافقة المدير العام على الاقتراح تحت عنوان عاجل وبالسعة الكلية.

وبالطريقة نفسها والتاريخ نفسه طلب المكلف بإدارة الفرع بالكتاب رقم ٢٦/١٦/١٩٠٨ تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٣ لتوريد /٣م١٢٠٠٠/ حجر مكسر /ستوك/ مضغوط للجهة نفسها وبالشروط نفسها، وبالحجة نفسها أي بعد الاستفسار ومتابعة تأمين متعهدين لتوريد الكمية المطلوبة للمشروع لإنهائه بالمدة المحددة تبين أن المتعهدين لم يتقدموا بعروض أسعار لكون المواد مضغوطة، مع رجاء الموافقة على التعاقد بالتراضي لتأمين الكمية». وجاءت أيضاً حاشية مدير التخطيط ومتابعة التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٦، وتضمنت اقتراح الموافقة على التعاقد بالتراضي لتأمين المواد المنقوشة من الحجر المكسر ولكمية ١٢٠٠٠ × ١.٢٥ = ٢م١٥٠٠٠ منقوش على أن يكون الاستلام على شكل فواتير هندسية ويتم استلامها من لجنة تشكل لهذا الخصوص ضمناً لحق الشركة. وجاءت موافقة المدير العام على الاقتراح تحت عنوان عاجل وبالسعة الكلية.

وتم تنفيذ الصفقة بالتراضي ووصلت المواد

من كسارة المكلف بإدارة فرع المنطقة الجنوبية الخاصة وعلى سياراته الخاصة، ومنع إجراء الاختبارات والتجارب عليها، ومنع حسم النسبة المقدرة نتيجة الهدر. وهناك كتاب صادر عن مديرية الشؤون الفنية في الشركة برقم ٢٩/١٠/٩٥ تاريخ ٢٠٠٨/٢/١٧، يتضمن تخصيص سيارة خدمة للمخبر للتمكن من أخذ العينات من المشاريع المختلفة. وقد تم تعميم موافقة المدير العام على الفروع كافة. ولكن مدير الفرع المكلف رفض تخصيص سيارة للمخبر كي لا يتمكن عناصر المخبر من الوصول إلى عينات الردم لتحليلها وإجراء الاختبارات عليها، الأمر الذي رفضه نهائياً. ومع ذلك تم أخذ عينات من الحجر المكسر وبقايا المقالع التي استخدمت في رصف طريق المنطقة الحرة، وكانت مخالفة للمواصفات الفنية، وقدم الفني المخبري يوسف الفالوجي كتاباً بذلك إلى رئيس مكتب النقاية، عن طريق اللجنة النقاية، جاء فيه «لدي قياسي بأخذ عينات عن طريق المنطقة الحرة، كانت العينات مخالفة للمواصفات الفنية، بسبب تدني المكافئ الرملي، وأخبرت السيد المدير بذلك، وقال لي: لا يوجد شيء مرفوض، ولكن يجب تحسين المادة، وفي الأسبوع الثاني قمت بكتابة مهمة إلى المنطقة الحرة فقال لي المدير أمام المهندس محمد الزعبي: «ما في داعي تطلع على المنطقة الحرة».

وقد رفع رئيس اللجنة النقاية هذا الكتاب إلى رئيس مكتب النقاية للإطلاع.

استدعى مدير الفرع رئيس المخبر والمخبر المخبري وأعلمهما بأن الحسم مرفوض على كميات الحصويات القادمة من دمشق، وتم التوقيع على الفواتير دون توقيع المخبر، ولكن هناك قرار من مدير الشؤون الفنية ورئيس دائرة المراقبة الفنية، بأن يتم حسم ١٠٠ ألف ليرة سورية عن ٣م١٢٠ رمل مخالف، و٨٠ ألف ليرة سورية عن ٣م٩٦ رمل مخالف ولكن المدير عنفهما وقال لهما إنه هو المدير وهو الذي يقول هذا مقبول وهذا غير مقبول، وهو لا يهتم بما تقررته الشؤون الفنية، وأن الحسم ممنوع ومرفوض، لأن السيارات التي تورد المواد تعمل في مكتبه الخاص، ويحاول منع موظفي المخبر من الذهاب إلى المشاريع للتأكد من المواصفات الفنية للمواد وعليهم قبولها وسوف ينقلهم إذا لم يمتثلوا للأوامر.

ديون مستحقة غير مسددة

فرع الشركة مدين للمستوصف العمالي لاتحاد عمال درعا بمبلغ /٥٧٤٦٠٠٠/ خمسة ملايين وسبعمائة وست وأربعين ألف ليرة سورية، وهي مقتطعة من العمال سلفاً، إضافة إلى أقساط

لا يمكن لعناصر المخبر الوصول إلى عينات الردم لتحليلها وإجراء الاختبارات عليها

. وبتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٤ جاءني السيد عبد المجيد السعدي مسؤول الرقابة الداخلية، يسألني عن ذات الموضوع، وطلب مني أن أكتب، إذا ما دعيت للتحقيق، كما يريد هو: (بأن الكلام ليس جدياً وعلى سبيل المزاح)، وإذا لم تكتب هكذا فسوف تتحمل النتائج وحدك. - وفي اليوم التالي، الأربعاء ٢٠٠٨/١٠/١٥،

اجتمع بنا المدير (رؤساء الدوائر) وتكلم عن الموضوع بأنه لم يقل ذلك، وقال بالحرف: «وحتى لو تكلمنا، فأنتم الحوارنة عليكم هالة؟! ما بينحكى عليكم؟ وقال: نحن نحكي علي غيركم من أهل هذا الوطن وما حدا بيزعل» ثم قال: هؤلاء الناس الحقيرين الصغار الذين دايرين خلف هذا الموضوع، ما هم ملاقين موضوع غيره يعملون به؟ يروحوا يلاقوا شغله غيرها.....» يرجى الإطلاع.

بعد ذلك نفذ مدير الفرع ومدير الرقابة الداخلية تهديدهما للمهندس مأمون الشلبي، بنقله إلى مركز القنيطرة إذا لم ينف ما تفوه به مدير الفرع، بأن الحوارنة يعملون على الجلة، وينفذ قرار النقل من ٢٠٠٨/١١/١.

ملخص القضية

أجمعت اللجنة النقاية في فرع الشركة، الشكاوى والملاحظات حول إدارة وأخلاق المكلف بإدارة الفرع، في كتاب رفعته إلى رئيس اتحاد عمال محافظة درعا، عن طريق مكتب نقابة عمال

البناء والأخشاب، هذا نصه: «ترفع إليكم اللجنة النقاية لعمال الشركة العامة للطرق والجسور/ فرع المنطقة الجنوبية، مذكرة حول واقع الفرع، وخاصة الأيام الأخيرة، وبناء على شكاوى تكاد تكون من جميع عمال الفرع، حول ما قام به المكلف بإدارة الفرع من التلطف بعبارات اعتبرت تمس العمال وأبناء المحافظة عموماً، وتعتبر فوقية وعنصرية واضحة، مثل (الحوارنة يمشوا على الجلة) ... (وجميع عمال الفرع معاقين) وعبارات أخرى، مما أدى إلى ردة فعل من العمال تكاد تخرج عن السيطرة.

١. القيام بمخالفات قانونية صريحة مثل منع الديوان من استلام أية مراسلة إلا عن طريقه شخصياً.

٢. عدم تسديد الديون الخاصة بالعامل مثل مصرف التسليف الشعبي، ما أدى إلى توقيف القروض للعمال، وما نتج عنه من حالة من اليأس والإحباط لدى هؤلاء العمال.

٣. دوام المهندس المكلف بإدارة الفرع لا تتجاوز ٢-٣ أيام في الأسبوع في مركز الفرع، بأحسن الحالات، وما يترتب على هذا الموضوع من عدم الاستقرار. مع الإشارة إلى أن درعا هي مركز الفرع وليس القنيطرة.

٤. بالرغم من وجود تعميم من السيد المحافظ استناداً للقانون، ووجود أوامر إدارية بتشكيل لجان في الفرع مثل (العقوبات، المكافآت، استلام موائد....) إلا أن هذه اللجان دورها وهمي، وعبارة عن تحصيل حاصل، حيث تم إصدار عقوبات ونقل بعض العمال من المحافظة، دون الرجوع إلى هذه اللجان، أو اللجنة الثلاثية لنقل العمال.

٥. منع عناصر مخبر الفرع من أخذ عينات للمواد الحصوية الموردة إلى الفرع وبيان صلاحيتها.

٦. عندما سئل عن مقترح فرع الحزب لتعيين مدير للفرع، قال بالحرف الواحد: (مادمت أنا موجوداً فلا يحلم أحد بأن يعين مديراً، والذي سيعين لاحقاً أنا الذي اختاره وأركيه إلى المدير العام).

وعلى هذا فإن اللجنة النقاية في الفرع ترجو اتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي أية مشكلة ممكن أن تحصل من العمال، وخاصة فيما يتعلق بالكلام على الحوارنة عموماً. وهذه الملاحظات لا توجه إلى المهندس محمد العالول بشكل شخصي، وإنما بصفتة الاعتبارية.

ملاحظة: تم نقل تهديد من المدير المكلف عن طريق معاونه المهندس محمد الزعبي، إلى رئيس اللجنة النقاية، كما تم تهديد المهندس محمد مأمون الشلبي، الشاهد على كلام المدير بالفقرة الأولى، من مدير الرقابة إذا لم يكتب كما يريد.... يرجى الاطلاع والخلود لنضالنا العمالي.

المذكرة موقعة من أعضاء اللجنة النقاية الثلاثة، وأمين السر ورئيس اللجنة النقاية خالد الزعبي.

لنا موقف

تم رفع جميع المذكرات من اللجنة النقاية لفرع الطرق والجسور بدرعا، إلى المكتب التنفيذي لاتحاد عمال المحافظة، وإن «قاسيون» تضم صوتها للمطالبة بإحالة الموضوع إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمحاسبة الفاسدين وناهبي الوطن، فإن من تلوثت يده مرة، لا يجوز أن يدير أموالاً أو شركة عامة، بل يجب إبعاده عن كل منصب، وفي ذلك صون لكرامة الوطن والمواطن. ■■

الحسم

مرفوض

وتصرف

الفواتير دون

توقيع المخبر

اللهم لا شماتة!!... الاعتذار والتنحي لا يكفيان!

◀ د. منير الحمش

هؤلاء الذين راهنوا على برنامج (توافق واشنطن) وسعوا إلى استهلاك نصائح ومشورة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأوقعوا بلدانهم في فم الوحش الليبرالي والاقتصادي الجديد، لقمة سائغة، لحساب الاقتصاد العالمي الذي نادوا وروجوا للاتحاق به، مهللين لقطار العولة الذي سيوصلنا إلى النمو والازدهار.. هذه الفئة من (فئران) الخصخصة، و(دعاة العولة)، الذين بشرونا بالدولارات التي ستتهال علينا إذا ما (حررنا) اقتصادنا من تدخل الدولة، لتحيل سورية إلى جنة استثمارية و(سوق مالي إقليمي) كما وعدهم خبراء المؤسسات الدولية و(المستشارون) المستوردون من خارج البلاد.. الفريق الاقتصادي الذي قاد اقتصاد البلاد في السنوات القليلة الأخيرة وحتى الآن، واتخذ من سياسات الانفتاح والتحرير الاقتصادي والمالي ونادى ببقياة القطاع الخاص للاقتصاد الوطني، وأعلن عن (انقلاب) اقتصادي على مكاسب الشعب التي تحققت خلال نصف قرن، هذا الفريق الذي حرر التجارة الخارجية وحرر الأسعار، وخفض الضرائب على الأغنياء، وأوقع خزينة الدولة في العجز، وأصاب الأمن الغذائي، وهدد استقلالنا الاقتصادي، وأضعف اقتصادنا الوطني.

هؤلاء الذي حاصروا القطاع العام وأضعفوه، وبدؤوا بقضمه ابتداء من (بدعة) الاستثمار وأسلوب (BOT) والإعلان عن موت القطاع العام والبدء بتصفيته والتخلي عن بعض رموزه في المرافق وفي الشركات العامة الصناعية. هؤلاء.. ألم يحن الوقت لأن يقدموا اعتذاراً للشعب وللقيادة السياسية، ويتنحوا خارجاً؟.. ألم يحن الوقت لمحاسبتهم لما أوصلوا إليه الاقتصاد الوطني، ولما سببوه من آلام لفئات واسعة من الشعب، جراء الانسحاب الذي مارسوه للدولة من الشأن الاقتصادي؟ ألم يحن وقت محاسبتهم لما اقترفت أيديهم من آثام تجاه عملية التنمية، وما سببوه من ضغط على معيشة الناس؟ لكن هل يكفي الاعتذار والتنحي؟

في غفلة من الزمن

لقد ارتقوا سلالهم المسؤولية، أو هبطوا بالمظلات، في غفلة من الزمن، وفي ظروف افتعلوها، يملؤهم الحقد، وتدفعهم الروح الثأرية، وساعدهم في ذلك المناخ الدولي والإقليمي، وذلك الزخم الذي جاءت به جيوش (بوش) واليمين المتطرف إلى منطقتنا العربية، مستغلين بعض الصعوبات الاقتصادية، التي كان بالإمكان التغلب عليها، ببعض الإجراءات والسياسات التي ترجح الغلبة للاقتصاد الوطني ومصلاحه، على مصالح الخارج، انطلاقاً من النهج الوطني الاستقلالي، وبالنمسك بدور الدولة التنموي. لكنهم أثروا طريق الشيطان، يملؤهم الحقد الأسود على مسيرة نصف قرن من المكاسب الوطنية والقومية.

لقد صمدت سورية في مواجهة التحديات خلال نصف قرن وأكثر، رغم الصعوبات والعقبات، ورغم المؤامرات والمشاريع التي صاغها جهاذة اليمين المتطرف في أروقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأميركية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، رغم ذلك كله صمد

وبقيت آذانهم وقلوبهم مصوبة نحو (وشوشات) صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومستشاريهم، وهاهو الخطر قد وقع، ممثلاً في العجز في الحساب الجاري المتفاقم، والذي سينعكس بالطبع على باقي التوازنات الاقتصادية.

(أوهمونا) بأن تحرير الأسعار في الأسواق المحلية، سوف يقود إلى المنافسة الشريفة، والارتفاع بالمنتجات المحلية، وتخفيض أسعار المستهلك، فإذا بالفوضى تعم الأسواق، وإذا بالأسعار تلتهب، وإذا بحفنة من المحتكرين يتحكمون بالعباد ويقوت العباد.

(أوهمونا) بأن تخفيض الضرائب على الأغنياء سوف يساعد في النشاط الاقتصادي ويزيد من الحصيلة الضريبية، ويخفض العجز في الموازنة العامة، فإذا بالأمور تجري عكس ذلك، وإذا بالعجز في الموازنة يزداد فيتخذونه ذريعة للقضاء على الدعم المقدم لأسعار السلع الحياتية والإستراتيجية، مما يهدد ليس فقط المستهلك في قوته اليومي، وإنما أيضاً المصنع في رفع كلفة إنتاجه مما يضطره للخروج من السوق، لكن الأخطر من ذلك أن (رفع أسعار المازوت) في الشهر قبل الأخير من حصاد موسم الحبوب، قد أضر بهذا الموسم حيث امتنع المزارعون عن ضخ المياه للسقاية قبل الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار المازوت، الأمر الذي أدى لضرب الموسم ضربة موجعة أدت إلى تهديد الأمن الغذائي في طرف من أصعب الظروف التي تمر بها سورية، حيث تحولنا إلى بلد مستورد للقمح بدلاً عن التصدير.

وبعد....

هل نمضي في بيان (الأوهام) التي بنى عليها الفريق الاقتصادي سياساته الاقتصادية والتجارية والمالية، أم نكتفي بذلك؟...

هل نمضي في بيان المازق التي أوقعها (فئران) الخصخصة) و(نخب العولة) بالاقتصاد الوطني؟ هل نتحدث عن العلاقة بين سياسات التوجه نحو اقتصاد السوق والمشروع الأميركي الصهيوني،



حيث تقع هذه السياسة في صلب إستراتيجية الأمن القومي الأميركي التي أعلنها بوش بعد سنة من أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ تحت عنوان «الحرب الطويلة على (الإرهاب)» وتطويع البلدان المارقة/ ممهداً بذلك لمشروع الشرق الأوسط الكبير الهادف إلى إقامة (النموذج الديمقراطي الأميركي) في العراق بعد احتلاله، ومن ثم تعميمه على دول المنطقة الممتدة من المغرب إلى حدود الصين؟ لقد آن الأوان لوقفه مراجعة للسياسات الاقتصادية. العالم الغربي الرأسمالي الإمبريالي، الذي يسعى لاستيعاب الأزمة، ولإعادة صياغة نظام اقتصادي ومالي عالمي جديد، من خلال مراجعة السياسات المالية والاقتصادية في محاولة لإنقاذ الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتحميل الشعوب الفقيرة والدول النامية مسؤولية الأزمة، والمحافظة على مصالح الشركات الكبرى وأصحاب رأس المال.

نحن مدعوون في البلدان العربية، كجزء من البلدان النامية، إلى إجراء مثل هذه المراجعة، ليس فقط من أجل تصحيح السياسات واستعادة الدور التنموي للدولة، وإنما أيضاً من أجل الإسهام في بناء النظام الاقتصادي والعالمي الجديد، ومنع الدولة الغنية من الاستفراد في صياغة هذا النظام، وتحويل تداعيات الأزمة لصالحها. ولكن على من تقع مسؤولية القيام بهذه المراجعة، التي ستضمن بلا شك التوصية بالعودة إلى مسار الدولة التنموية بعد الاستفادة من أخطاء وهفوات الماضي، ولكن مع التأكيد على دور قوي للاقتصاد الوطني؟

من يقوم بهذه المراجعة؟

بالتأكيد إن من أوصل الاقتصاد الوطني إلى ما وصل إليه، ومن قاد الاقتصاد الوطني إلى مزالق الليبرالية الاقتصادية الجديدة، ومن خضع لتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من قام بذلك كله، لا يحق له أن يشترك في المراجعة وإعادة تقويم السياسات، فهو لن يستطيع

قيادة عملية التقويم والتصحيح لاعتبارات شتى، أولها أنه لا يزال يكابر ويدعي ويكذب.

ومن شهد حديث كبير الفريق الاقتصادي في الفضائية السورية مؤخراً، سوف يقف على مستوى ما وصل إليه هذا الفريق، وهو يذكرنا بالحكاية المعروفة لدى الشعب، والتي طالما تم الاستشهاد بها، وهي تحكي قصة أبناء القرية الذين ضاقوا ذرعاً بممارسات خوري الكنيسة، فلم يجدوا حلاً سوى التوجه إلى مفتي المدينة ويعلموا إسلامهم، وعندما عادوا إلى قريتهم وجدوا (الخوري السابق) لابساً العمامة وممرتدياً لباس شيوخ الإسلام في استقبالهم!!!...

وهذا هو حالنا مع الفريق الاقتصادي الذي قوض دور الدولة في الاقتصاد بسبب سياساته المنحازة لاقتصاد السوق، فإذا به بعد الأزمة (يفخر) بدور الدولة ويهاجم سلطة رأس المال، ويعلن أن «ابتعاد الدولة عن دورها الإرشافي والتنظيمي لعملية المالية والاقتصادية هو خطأ كبير جداً يصل إلى مرحلة الكفر بالاقتصاد ومبادئه وعلمه» (أوردت ذلك جريدة الخبر ١١/١٠/٢٠٠٨).. هل بعد ذلك يمكن أن نقول شيئاً؟

إن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة صعبة، وقد انتهى نظامه القائم على هيمنة الشركات متعددة الجنسية والمضاربين في البورصات والعاملين في إدارات المصارف وشركات التأمين، الذين يلتقون جميعاً على طريق الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وتحرير حركة الأموال والعولة المدعمة بقوة الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية ونفوذها السياسي، هذه الحقبة من التاريخ انتهت، ولا يعني هذا انتهاء الرأسمالية (ولهذا حديث آخر)، إنما يعني انتهاء مرحلة والبدء بمرحلة جديدة، يعكف العالم الآن على صياغة خطوطها الرئيسية.

وكما جلس (الحلفاء) في (بريتون وودز) في نهايات الحرب العالمية الثانية لصياغة النظام المالي النقدي العالمي الذي أستكمل في نصف تسعينات القرن الماضي بتأسيس منظمة التجارة العالمية، فتشكل بذلك النظام الاقتصادي العالمي الجديد (المعولم) القائم على هيمنة وتسلط المؤسسات المالية الدولية والولايات المتحدة، كما حدث ذلك في الماضي، فإنه سيحدث الآن، سوف تعتمد الدول الصناعية المتقدمة والدول السبع بالتحديد، إلى حماية نفسها، وسوف تسعى لوضع الصيغ المناسبة لاستمرار تسلط رأس المال على مسيرة الاقتصاد العالمي. وبقي على الشعوب المغلوبة، والدول النامية أن تبحث عن دور لها في هذه المرحلة، ليس من أجل وضع صيغ النظام لصالحها بالكامل، وإنما من أجل التخفيف من الأضرار والتواجد على الساحة العالمية، وعدم ترك هذه المسألة لمصالح القوى التي أوقعت العالم في شروط الإمبريالية وتوحش الرأسمالية.

■ ■

فوائد هامة للأزمة المالية العالمية!! (1- 2)

◀ د. سنان علي ديب

يقال: «رب ضارة نافعة» ويمكننا القول: لابد أن يصح الصحيح والبقاء للأصلح..

مرت السنوات الماضية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سريعة ومبريرة على مليارات من سكان العالم، ويتناقضات عديدة وبصراعات كثيرة، وبانعدام ثقة كبير، وبتسليم من البعض مشير، فهناك الكثيرون الذين ساروا وراء الرأسماليين الجدد ومؤسساتهم الكثيرة دون أي تقييم أو مراجعة استمراراً للتبعية، ومنهم من رأى أن تحقيق المصالح الخاصة لا يمكن أن يكون إلا عن طريق اتباع تلك السياسات، ولو كانت على حساب الوطن. ومنهم من انقلب بشكل فجائي من الاشتراكية إلى الاقتصاد الحر بما يحمله من مأس اجتماعية واقتصادية كردة فعل وانتقام تاريخي، ومنهم من انتظر وما بدلووا تبديلاً.

وبقي في الساحة ضد هذه السياسات من رأى في هذه السياسات والانقياد لها فعلاً لا يتناسب مع بنية مجتمعاتهم الطبقة والاقتصادية والسياسية، لما تحويه هذه السياسات من عبودية واستعباد، ومن تهديم للبنيان القوي المتين، فالانقطاع التاريخي الذي تؤمن به وتعمل عليه القوى الغربية الامبريالية، هو الاستمرار الحقيقي لسياسات

التهب والسلب، واستمرارية لسياسة التخلف والتخليف. وقد عانت هذه القوى من ضغوطات واتهامات وعرقلات ومعاناة، ولكنها استمرت بعنفوان، وبرؤية تاريخية تقول: إن البناء الصحيح الذي يعتمد على الأسس القوية لا يمكن أن يقوم إلا على الموارد الداخلية. وأية تنمية مستمرة ومتوازنة يجب أن تكون تنمية مستقلة بعيدة عن الإملاءات الخارجية، ولو كان الثمن غالياً، فشعبنا تعود على المواجهة والممانعة للقوى الغربية وللمشاريع التابعة لهم. وجاءت الأزمة المالية الأخيرة لتؤكد صحة رؤية هؤلاء وعلى الرغم من سلبيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي، ولكننا يمكن أن نستخلص منها بعض الفوائد التي تحققت لنا، ويمكن استثمارها لتصحيح السياسات القائمة:

– أثبتت الأزمة المالية الأخيرة أن مشكلة النظام الرأسمالي مشكلة بنوية متمثلة في تكوين وفي سياسات النظام الرأسمالي وتطوره التاريخي، لا أزمة في القشور كما يحاول البعض أن يروج، فالتطور التاريخي للنظام الرأسمالي وصل إلى مرحلة التمرکز القوي الرأسمالي لفئات قليلة تمتلك القرار الاقتصادي العالمي والقرار السياسي والاجتماعي، عن طريق سيطرتها على المؤسسات الدولية الاقتصادية والسياسية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة، وعن طريق سيطرتها

على المؤسسات والشركات العالمية، بعد أن اخترعت الشركات المتعدية الجنسية لاحتكار النشاطات العالمية، وعن طريق السيطرة على البنوك والبورصات التي بنيت بتأن، وبما يخدم مصالحها، وبالتالي فإنه يجب على الجميع الارتباط بها عن طريق تهيئة اقتصادياتها للولوح إليها، وعن طريق السياسات اللاأخلاقية التي كانت المضاريات أهمها..

وبالتالي كانت الفائدة الأولى لنا أننا لم نلتحق كلياً بهذه المؤسسات الدولية التي لا تقترح ولا تفرض ولا تملئ إلا السياسات الكفيلة بتهديم وتدمير البنى الأساسية للبلدان التي تسير وفق رؤيتها لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية وللسيطرة على جميع القرارات، وأنها كالنار لا بد لها من إحراق كل من يقترب منها.

– إن ما يسمى بعولة رأس المال كان من أخطر أنواع ما يسمى بالعولة، فالاحتكارات العالمية والتي رأت أن تعظيم الثروة ومحاصرة الأعداء، يجب أن يكون عبر سياسات اقتصادية، بالإضافة إلى الإجراءات السياسية والعسكرية بعد أن أثبتت أن الغزو والحرب لا يحقق الغاية الكاملة، فكان هناك سياسات أدت إلى تخفيض سعر الدولار ورفع أسعار النفط، وبالتالي إلى تضخم عالمي، استفادت منه شركات النفط، وعبأت أغلب أمواله في الأسواق المالية بكميات تتجاوز القيمة الحقيقية للأصول بأضعاف

مضاعفة، ولكن هذه السياسات أدت إلى انعكاسات سلبية على المستوى الداخلي للقوة الشرائية والتي انعكست بدورها على قدرة مواطنيهم على الوفاء بالتزاماتهم، وبالتالي حصلت أزمة القروض العقارية والتي تراكمت، ولكنهم لم يبالوا لأن هناك أموالاً ضخمة من غلاء النفط استثمرت عندهم وفي جيوب الأتباع، وبالتالي يجب سلبها، وكان ما كان، وما سمي بالعولة المالية عاد وبالأعلى من اتبعه، وبالتالي الارتباط المالي والنقدي بالمؤسسات المالية والنقدية العالمية هو تصرف غير مضمون النتائج.. وهكذا، فالفائدة الثانية التي منحتنا إياها الأزمة، عدم ربط اقتصادنا بالاقتصاد المالي العالمي، والحقيقة، يجب رفع القبعة احتراماً لكل من وقف ضد ربط مؤسساتنا ومدخراتنا المالية بهذه المؤسسات، ولكل من أبطأ في إقامة البورصة.. «ولو على لوح طيشور»!!.

– إن الأزمة قد أدت إلى فقدان ثقة العملاء بالنظام المالي، ولم تستطع الأموال التي ضخنت في الأسواق معالجة الخلل، فزادت الخسائر، وأدى ذلك إلى قيام الدول الأوروبية الكبرى كألمانيا وبريطانيا وكذلك الولايات المتحدة بتأميم المصارف الكبرى على الرغم مما يعانيه هؤلاء من هذا المصطلح، وبالتالي الفائدة الثالثة كانت تجسيد وتكريس أهمية دور الدولة

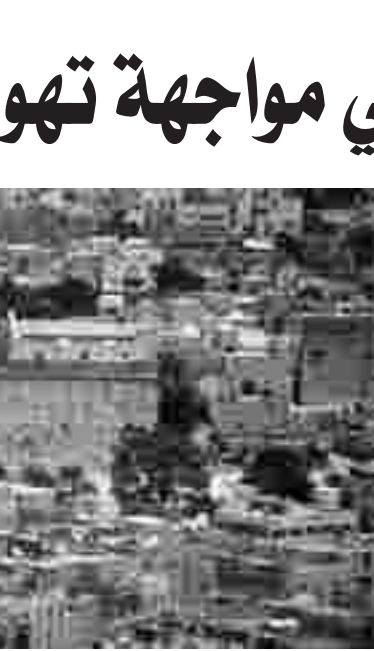
أهل عكا في مواجهة تهويد مدينتهم

◀ محمد العبد الله

الاعتداءات العنصرية والوحشية، التي قام بها المستعمرون الصهاينة داخل مدينة عكا المحتلة منذ عام ١٩٤٨، والتي بدأت في عيد يوم الغفران اليهودي، يوم الأربعاء ٨ تشرين أول الحالي، واستمرت لأسبوع تقريباً، أعادت للذاكرة الحية والمتوهجة التحركات الجماهيرية العظيمة التي شهدتها مدينة«الناصرة» المحتلة في«يوم الغفران» قبل ثمانى سنوات، عندما قام سكان مدينة«الناصرة العليا» اليهود بالاعتداء على سكان الناصرة العرب، مما أدى الى سقوط شهيدين من الناصرة. وقد شكل هذا الحادث مع ارتدادات مواجهات الانتفاضة، داخل المدن والبلدات العربية المحتلة منذ عام ٤٨، الشرارة التي أشعلت« النار في السهل كله»، فكانت«هبة أكتوبر» المجيدة، التي أكدت من خلال دماء أبنائها الشهداء الثلاثة عشر، عمق الإهتمام، والإرتباط بالشعب الفلسطيني، وبنضاله العادل من أجل التحرير والعودة. لقد أضافت«هبة أكتوبر» التي انخرط في نشاطها وأتونها، الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل منذ عام٤٨، دليلاً جديداً على وحدة الشعب في كل مناطق وجوده، في مواجهته وتصديه للمشروع الصهيوني/الاستعماري/الاحتلالي.

كانت حركة سيارة المواطن العربي«توفيق الجمل» الاضطرابية، داخل أحد أحياء مدينة عكا، في تلك المناسبة اليهودية التي تتوقف فيها حركة المركبات- بناءً على التقاليد فقط، وليس استناداً إلى القوانين-الصاعق، الذي فجر براكين الحقد الصهيونية، التي تختزنها عقول ومشاعر هؤلاء المستعمرين، الذين كانوا يعملون جاهدين من أجل أن تتوفر لهم الأسباب/المبررات لتهجير العرب من الأحياء ذات الكثافة اليهودية المرتفعة، التي يسكن في بعض بيوتها، عدة عائلات عربية. جاءت ردود الفعل على حركة السيارة، لتشير إلى التحضير المسبق الذي كانت تخطط له القوى والهيئات العنصرية الفاشية، ليس في المدينة، بل على صعيد امتداداتها في الوطن المحتل. فالممارسات الوحشية لأعضاء ما يسمى ب«الجهة اليهودية»، وللمئات من المستعمرين السابقين، الذين أطلوا مستعمرات غزة، ك«غوش قطيف» مثلاً، وللعديد من العناصر شبه العسكرية من طلاب المدرسة الدينية «يشفات هسدير» والتي تجمع بين تعلم التوراة والخدمة العسكرية لأبناء التيار القومي الديني، والتي أقيمت في أحد أحياء المدينة، وللمئات الآخرين الذين قدموا من تجمعات عنصرية، فاشية من مدينتي صفد وطبريا وغيرها، أكدت أن هناك خطة منهجية، تقوم على الضغط على أهل عكا العرب لمغادرة مدينتهم. وقد أكدت شهادات العديد من أهل عكا، بأن هذه العناصر تسكن جماعياً في بيوت خالية، تم استئجارها لهم دون عائلاتهم، لمنع العرب من استئجارها، وأنهم مسلحون بأسلحة رشاشة يجاهرون بها في الحي المذكور ومقابل التجمعات العربية، في استعراضات استفزازية، بهدف التضييق على المواطن العربي، وارهابه، ودفعه لهجرة المدينة.

معاناة عرب عكا من التهميش والتفرقة الزمنية ضدهم في كل ما يتعلق بالخدمات والبنى التحتية



والعمل والبناء، هي نموذج صارخ لحالة المواطنين العرب، في عدة مدن ساحلية، والذين يشكلون ١٠٪ من مجموع الوجود العربي الفلسطيني في فلسطين المحتلة منذ عام ٤٨. وجميعهم يعانون من أوضاع اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، سيئة للغاية. فلا توجد لديهم بيوت لائقة للسكن، وليس لديهم أراض للبناء. في عام ١٩٤٨ كان الفلسطينيون يمتلكون في وطنهم ٨٠ ٪ من الأراضي، وبفعل أوامر المصادرة، وسلسلة قوانين مرتبطة بها وتخدمها، لم يبق للعرب سوى ٣.٥ ٪، وتمنع حكومة العدو امتداد العرب لخارج الأحياء والمناطق المحددة لهم، مما يخلق حالة اكتظاظ سكاني كبير. كما يعاني المواطنون العرب من حرمانهم من فرص العمل، وهو ما يظهر في أن نسبة البطالة بين فلسطينيي ٤٨ تقارب ثلاثة أضعاف نسبتها بين اليهود، فالبطالة بين العرب تتراوح ما بين ١٢ ٪ و١٤ ٪ بالمعدل بينما بين اليهود هي دون ٥ ٪. وبالإضافة إلى القوانين التعسفية، الموغلة في عنصريتها، في مجالات التعليم والخدمات الصحية، فالمدارس داخل المدن والبلدات العربية تعاني من نقص في الأبنية المدرسية، فهناك حاجة لخمسة آلاف غرفة تعليم، مما يؤدي إلى اكتظاظ مربع في الصفوف الدراسية. كما يبرز التمييز في مراحل الدراسة المتقدمة، خاصة في الجامعات. إذ يتم وضع عراقيل كبيرة أمام دخول الطلبة العرب إلى المعاهد والجامعات «الإسرائيلية»، ولهذا ليس غريباً أن نجد أكثر من ١١ ألف طالب يتعلمون خارج بلادهم، سبعة آلاف منهم يتعلمون في الأردن، وهذا عدد يفوق عدد الطلبة العرب في الجامعات «الإسرائيلية».

خرج أهل عكا العرب، للدفاع عن السائق العربي، ولحماية العائلات العربية، وبيوتها التي تعرضت لنيران العنصرية التي أتت على ثلاثة منها. المئات من الشباب العرب الذين هبوا لنجدة أهلهم، كان لسان حالهم، كما يقول أحد الشبان: (نحن نعيش في طنجرة ضغط. وهم يضغطونا أكثر وأكثر. من رئيس البلدية حتى الحكومة. نقول كفى، فعلاً كفى. هذه لم تعد حياة طبيعية). فاشية وعنصرية السلطة، ظهرت في ممارسات قوات الشرطة، التي كشفها شاب عكاوي شارك بالدفاع عن وجود شعبه على أرضه (كان أفراد الوحدات الخاصة يطلقون علينا الأعيرة المطاطية، ويضربونا



بالهراوت، لكننا لم نر رصاصة واحدة اتجهت نحو اليهود). واصفاً تعامل هذه القوات معه أثناء اعتقاله (لقد وضعوني في سيارة الشرطة، وقالوا لي إياك أن تتحرك، وصار الشرطي يشتمني ويشتم العرب بعبارات نابية). هذه العبارات رددتها العديد من قيادات الأحزاب الصهيونية، وكتاب الصحف، وخاصة مانشرته بعض المواقع الالكترونية (يجب مداومة العرب والنبل منهم بالقوة وطردهم من المدينة... إنهم كلاب ويجب التعامل معهم هكذا، وأنه من اليوم يجب عدم احترام الأعياد الإسلامية والمسيحية والأماكن المقدسة لهم).

إن قراءة موضوعية لأحداث عكا، تؤكد أن أهلها العرب قاوموا بكل شجاعة، محاولات سحق كرامتهم الوطنية، وطردهم، وتهويد مدينتهم. بتضامنهم وثباتهم على أرضهم، كانوا يردون على الظلم والعدوان، بكل مقدماته وتداعياته. إن ماتتعرض له عكا وبافا وحيفا والرملة، ومدن وبلدات النقب والجليل من مخططات لإعادة «هيكله وتنظيم» جديدة، عبر ماتسميه حكومة العدو تضليلاً وخداعاً ب«التطوير»، والذي يعني في الواقع العملي والموضوعي«التهويد»، ماهو إلا صب الزيت على الجمر الكامن داخل هذه المدن منذ ستة عقود. ولهذا فإن ما أعادت تأكيده، اعتداءات المستعمرين على أهل عكا، يضع المقولات المتداولة عن «التعايش» في المدن المختلطة التي سماها بعض الكتاب في صحافة العدو «المدن المقسمة، المتسخة»، في موقع الشك، إن لم نقل في مهب الريح!. فلا يمكن في ظل السيطرة والمصادرة، الناتجة عن الاحتلال، تفسير التواجد القسري على أنه تعايش، فقد علمتنا تجارب الشعوب، بأنه لاتعايش للضحية مع القاتل.

إن صمود أبناء البلد على أرض وطنهم، وفي مواجهة سياسة التهويد والاقتلاع، يأتي في مقدمة المهام المباشرة للنضال الشعبي الفلسطيني، باعتباره مهمة كفاحية راهنة، مما يتطلب تطوير أشكال التنسيق بين الأحزاب والقوى والمجالس العربية، من أجل وضع خطة تحرك مشتركة، توفر للأهل في عكا وغيرها من المدن المهدة، مقومات الصمود والبقاء، وتبني في الوقت ذاته، أسس البرنامج الجماعي للعمل الوطني في المرحلة المقبلة.

■ ■

المسيح يصلب من جديد.. في ظل ديمقراطية الاحتلال!

◀ عصام الغفاري

منذ أن وطئت أقدام قوات الاحتلال أرض العراق، وتدمير بنية الدولة العراقية، وتبلور ما سمي بالديمقراطية التوافقية(ديمقراطية الطوائف، والقوميات والأديان)، منذ ذلك الحين عمّ القلق صفوف معظم الأقليات العراقية، ومنهم المسيحيون العراقيون، الأمر الذي ترجم بالهجرة الواسعة المؤقتة أو الدائمة من بلاد الرافدين حتى بلغ مئات الآلاف، وأخذ هذا الملف طابعاً دراماتيكياً في الفترة الأخيرة، وتحول إلى عملية تهجير قسرية تحت طائلة التهديد بالقتل كما حصل في مدينة الموصل، وما حصل إثر ذلك من هجرة أكثر من ألفي أسرة مسيحية من المدينة المذكورة بعد قتل العديد منهم.

مما لا شك فيه إن هذه الممارسات تعبير عن عقلية قروسطية، ودليل على الانحطاط القيمي، أيأ كانت الأيادي الملوثة بالدم التي تقف خلف تلك الأعمال الهمجية التي خلقت ردود فعل سلبية من جانب مختلف الجهات بدءاً بتلك القوى الممثلة في حكومة الاحتلال مروراً بالكتاب والمتنفيين والفعاليات الاجتماعية وانتهاء بفصائل المقاومة العراقية المسلحة التي رأت في هذه الأعمال إحدى وسائل تشويه صورتها أمام الشعب العراقي وشعوب العالم، مثلما أدانت المراجع الدينية المختلفة المسيحية والإسلامية تلك الأعمال، في حين رآها السياسي اللبناني أمين الجميل استمراراً لمحاولة إخلاء الشرق من المسيحيين، ليتقاطع موقفه بذلك مع العديد من الصحف الغربية التي حلتل الحدث في الاتجاه ذاته. وإذا كانت هذه مواقف القوى المختلفة، فان السؤال المنطقي الذي يطرح نفسه هو من المستفيد من إثارة فتنة من هذا النوع؟ ومن المسؤول عنها ؟..

وفق القانون الدولي فإن الدولة المحتلة لبلد ما هي المسؤولة عن أمن المواطن، ومن هنا فإن المسؤولية القانونية الأولى تقع بالضبط على قوات الاحتلال، بغض النظر عن أدوات التنفيذ، ولاسيما أن العراق لم يمر بمثل هذه التجربة المرّة، كما صرّح بذلك رجال الدين المسيحي والإسلامي في العراق، ولا يوجد أي مبرر موضوعي لها، اللهم إلا إذا كان هناك من يريد ذرف دموع التماسيح على الأقلية المسيحية ليقدم نفسه حامياً لها فيما بعد وتحقيق أجندة سياسية، ولاسيما أن هذا السيناريو هو تكرار لسيناريو مشابه حدث إبان الاحتلال البريطاني للعراق في القرن الماضي..

أينما حل الاحتلال(قديماً وحديثاً) نجد فصولاً مختلفة من الحساسيات القومية والمذهبية والدينية والطائفية والقبلية، بالصد من حجج تلك الأقالام الليبرالية التي راهنت على الاحتلال في استجلاب الديمقراطية إلى مجتمعات تعاني من أنظمة استبدادية، ففي ظل الاحتلال (الديمقراطي) وكما تبين التجربة المموسة- ومنها تهجير أبناء الأقلية المسيحية، وتهديدهم، وقتلهم- تم إحياء كل البنى الاجتماعية البائدة، الأمر الذي نتج عنه الميل إلى الانعزال والشك بالآخر والقلق على المصير، وبالتالي البحث عن مصادر قوة، ولما كانت أغلبية النخب العراقية الطائفية والقومية والدينية تراهن على قوات الاحتلال أولاً، فإن الاحتلال يلعب معهم لعبة العصا والجزرة ويوهم الجميع بأنه معهم في حين انه في الواقع ليس مع أحد بل مع نفسه ومصالحه وهذا ما تؤكدته التجارب الكثيرة في تخلي الدول الاستعمارية عن (حلفائها) في المنعطفات الحاسمة وتركهم لنوائب الدهر ومصائبه، هذا ما فعلوه مثلاً مع أكراد العراق أكثر من مرة، والأتراك مع الأرمن والأكراد، وهذا ما فعله الانكليز مع مسيحي العراق في ثلاثينيات القرن الماضي، وكانت النتيجة المزيد من الماسي والتهجير، وبالتالي محاولة التأسيس لبث الفرفة والتناحر بين شعوب وأقليات تؤكد كل حقائق التاريخ والواقع الموضوعي إن مصالحهم واحدة ومصيرهم واحد... لا يهم هنا كما أسلفنا أدوات التنفيذ، بل ما هو مهم أن يفهم الجميع إن ما يجري هو نتاج موضوعي لوجود الاحتلال ومشروعه القائم أصلاً على التفتيت والتقسيم وضرب الكل بالكل، وإذا وجد هنا وهناك من يحاول إعادة التاريخ إلى الوراء وفرض الجزية على الناس أو فرض دين أو مذهب ما عليهم، أو تحقيق أهداف سياسية لاحقة، فإنهم لا يمثلون ديناً أو قومية، وهم إن لم يكونوا مرتزقة للمستعمر بشكل مباشر فإنهم يخدمون مصالحه بكل تأكيد، والطريق الوحيد للخلاص منهم هو الخلاص من المستعمر نفسه باعتبارهم إحدى فضلاته.

إن الطريق الوحيد أمام شعوب الشرق هو التأسيس لمشروع مقاومة تاريخي ينهي كل أشكال الاحتلال، ويفتح الأبواب أمام الجميع إلى فضاءات الحرية والديمقراطية واحترام انتماءات الجميع القومية والدينية والمذهبية، على أساس الاعتراف المتبادل بالحقوق، والتعايش الأخوي التاريخي الذي يفرضه الواقع الموضوعي بعيداً عن أي شكل من أشكال الاستقواء بقوى استعمارية تنضغ بالدم من قمة الرأس حتى أخمص القدمين، حيث كانت لجميع شعوب الشرق حصة من الماسي والتهجير التي وجدت كلما حلت تلك القوى.

■ ■

القتل بتحريك طائرة بوساطة عصا قيادة، على بعد 12 ألف كيلومتر، هو آخر حدود التقنيات الحربية



التقنيات الحربية. «رؤية هذه العناصر السيئة على الشاشة، وكيف نرسلها إلى العالم الآخر، ثم الهبوط إلى مطعم الوجبات السريعة لتناول ما تجرّبه سرّياً»، هذا ما أعلنه لوكالة CNN الكاتبن مات دين، أحد قادة زبير من قاعدة كريش.

من يعلم إن كان أعضاء لجنة الدفاع في مجلس النواب الإيطالي يعلمون ذلك، وهم الذين أيدوا في شباط الماضي(في عهد حكومة برودي) شراء أربع طائرات زبير ستضاف إلى طائرات بريديتور الخمس في الأسطول الجوي العسكري؛ باعتبار أنّ هذا كله مستند إلى التأكيد بأنها ستستخدم دون أسلحة على متنها (ما يشبه شراء دبابة هجومية مع تأكيد

جهنم...) Agm-114 وقنابل بيبنواي 12-Gbu Paveway II الموجهة بالليزر وJdam 38-Gbu. تقلع طائرات زبير من قاعدة في أفغانستان، غير أنّ هذه الطائرات يقودها طيار ومختص في اللواقط التي توضع ببسر على حوامل تبعد 12 ألف كيلومتر، في قاعدة كريش Creech في نيفادا. تمتلك الطائرة لواقط بالأشعة تحت الحمراء وكاميرات فيديو تسمح عبر شبكة الأقمار الصناعية للمشغلين بتعيين الأهداف. كثيراً ما يشير إلى هذه الأهداف «مراقبون جويون تكتيكيون» يعينون للطيارين الأهداف الواجب بلوغها في أفغانستان.

القتل بتحريك طائرة بوساطة عصا قيادة، على بعد 12 ألف كيلومتر، هو آخر حدود

القتل بعصا تحكم..

◀ د.د مانليو دينوتشي

ترجمة قاسيون- «كل شهر، يقوم الطيران الأمريكي بأكثر من ألفي مهمة دعم جوي قرب قوات التحالف في أفغانستان» وسطياً. مصدر المعلومة البلاغات الصادرة عن سلاح الجو الأمريكي. غير أنها لا تتوافق مع أعداد القتلى والجرحى التي تؤدي إليها عمليات القصف، الموجهة حسب الإعلانات الرسمية ضد طالبان أو ضد أهداف توصف دون كثير معلومات بأنها «معادية»أو«متمرتدة».

تشارك في الغارات الطائرات المقاتلة من طراز F-15 سترايك إيفلغر وF-A18، سوبر هورنتس من حاملة الطائرات أبراهام لنكولن، التي انتقلت من منطقة الخليج إلى خليج عمان لتبلغ أهدافها بصورة أفضل. كما تستخدم في أفغانستان طائرات لانسر الثقيلة Lancer، وهي قاذفات إستراتيجية للهجوم النووي، تستخدم قنابل غير نووية. يمكن لطائرة B-1B أن تسقط في مهمة واحدة 24 قنبلة من طراز جدام Gbu-31 Jdam Mk-82 تزن 500 ليبرة و30 قنبلة انشطارية من مختلف الأنماط وعشرات الذخائر الأخرى. يمكن أن تسقط قنابل جدام بصورة متزامنة على عدة أهداف، تبعد عن بعضها أكثر من 60 كيلومتراً.

إصلاح النظام المالي العالمي - طرح نظري

◀ محمد الجندي

الأزمة المالية الحالية تعود، كما أصبح إلى حد ما معروفاً، إلى:

- كون دولار الولايات المتحدة عملة دولية
- كون التضخم النقدي الأمريكي تجاوز كل

حدود

● الهيمنة الأمريكية السياسية والاقتصادية، التي تفرض الدولار الأمريكي عملة دولية دون أي غطاء، وتفرض سياساتها المالية والاقتصادية على المؤسسات المالية الدولية: على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنوك المركزية لأغلب الدول ولقاءات الدول السبع أم الثماني... الخ.

ولكي تحل الأزمة المالية جذرياً، من الضروري حل إشكاليات العوامل، التي أدت إليها .

الهيمنة الأمريكية ليست مسألة نظرية، وإنما هي واقعية وحل إشكالياتها الاقتصادية هو بالدرجة الأولى في يد الدول الثماني، وإذا بقيت هذه راضية بسيف الأزمة المسلط فوق رؤوس شعوبها وإداراتها، فلا يبقى سوى الشعوب طرفاً قادراً يوماً ما على رفع نير الهيمنة السياسية والاقتصادية معاً عن كاهله. والموضوع هنا هو سياسي ونضالي وتاريخي، ولسنا بصدد الحديث فيه.

من جهة أخرى لا يمكن حل الأزمة المالية حالياً ومستقبلاً، ما دام دولار الولايات المتحدة عملة دولية، ولا تذهب صفتها هذه بطرح عملة وطنية بديلة، مثل الجنيه البريطاني، أو الفرنك الفرنسي، أو حتى اليورو، وفي الوقت نفسه لا يمكن لأي عملة بديلة أن تحل محل الدولار الأمريكي في الوضع الاقتصادي الحالي، أولاً بسبب تاريخية الدولار وتغلغله عالمياً في الأدار و التبادل وبلورة القيمة التي تحدد بها مختلف السلع، ثانياً، لأنه من غير الممكن واقعياً سحب ذلك التغلغل، وإحلال تغلغل آخر.

العملة الدولية كانت في الماضي سلعة متفق عليها اجتماعياً وتاريخياً، ومن الضروري أن تكون مستقبلاً كذلك، لأن السلعة المادية تتطوي على قيمة بذاتها، أما العملة الورقية فلا تتطوي على مثل ذلك.

إلى وقت قريب كان الذهب عملة دولية، وحتى في بريتون وودز /١٩٤٤/ اعتمد دولار الولايات المتحدة نقداً دولياً، لأنه ربط نفسه بالذهب. الآن يمكن أن يعود الذهب نقداً دولياً، ولكن ليس الذهب المعدن، وإنما الذهب النظري.

مثلاً يمكن أن تقدر قيم السلع بدءاً من برميل البترول وحتى أصغر سلعة بأونصات الذهب وأجزائها وأضعافها، ويعدّذئ يتم تبادلها بأية عملة كانت وعلى أساس أسعارالذهب فيالسوق، فيمكن تبادل سلعة قيمتها أونصة ذهبية بثمانمئة دولار «إذ أن سعر الأونصة هو كذلك» أو بما يعادلها يورو أو ين ياباني، إلخ.

ولكي يكون التبادل دولياً يجب إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ديمقراطياً

أولاً، ووظيفياً ثانياً. فيمكن أن يكون صندوق النقد الدولي من خلال صلته بمختلف البنوك المركزية أداة تبادل بين العملات، فالبنك الذي لديه دولارات ويحتاج يورو، أو أية عملة أخرى يمكن أن يستبدل دولارات من الصندوق، ووفق الأساس الذهبي، مع تغير هذا الأساس مع تغير أسعار الذهب فيالسوق. غير أن الهيمنة على الصندوق يمكن التلاعب من خلالها بسعر الصرف الذهبي، فتعود الأمور إلى ما كانت عليه أيام بريتون وودز، لذا من الضروري الإصلاحالديمقراطي للصندوق.

إصلاح النظام المالي يقتضي رفع الهيمنة، والهيمنة تمنع إصلاح النظام المالي العالمي

أيضاً الإصلاح الديمقراطي للبنك الدولي يجعله بنك تنمية فعلاً، ويمنح فروضه لهذا الغرض دون أهداف سياسية. والقروض في هذه الحالة تمنح بالنقد الذهبي، ويحصل البلد المستفيد على معادل القرض من أية عملة يحتاجها من الصندوق.

وإذا ما استطاعت دول العالم أن تصل إلى اتفاق على أن يكون الذهب هو العملة الدولية النظرية، وعلى أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما اللذان يرفعيان وينظمان العلاقات المالية الدوليةبعد إصلاحهما ديمقراطياً ووظيفياً، حينئذ يترك للدول أن تفعل بنقدها ما تريده من أجل معالجة التنمية الاقتصادية فيها، وعدم الانكماش الاقتصادي. وعلى مسؤولية إداراتها، والعلاقات المالية الدولية يُحدد سقف التضخم بالنسبة لكل دولة. أيضاً يصبح التضخم النقدي فيالولايات المتحدة مرتبطاً باقتصادها لا بالاقتصادات العالمية، ولا بتغطية البنوك المركزية لوحدها النقدية.



طبعاً يحول دون كل ذلك الهيمنة الأمريكية، ويقع المرء في الدائرة المفرغة: إصلاح النظام المالي يقتضي رفع الهيمنة، والهيمنة تمنع إصلاح النظام المالي العالمي.

ربما في هذه الحالة تستطيع كتل دولية مثل الاتحاد الأوربي، أو دول آسيا الشرقية، أو حتى الدول العربية أو الشرق-أوسطية، أن تقوم بإصلاح نقدي فيما بينها، فتتفق على جعل الذهب عملتها الدولية، وتقيم مؤسستين شبيهتين بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وإذا ما أمكن الوصول إلى مثل ذلك، فقد يتوسع النظام الإقليمي إلى أن يصبح دولياً. ولكن«ما كل ما يتمنى المرء يدركه...» هنا أيضاً الهيمنة الأمريكية تفعل فعلها. الكتل المذكورة، وغيرها لا تستطيع الاستقلال عن الإدارة الأمريكية، لا سياسياً ولا اقتصادياً. الرأسمالية الدولية متشابكة المصالح ومتناقضتها في الوقت نفسه، ولا يسمح المركز الرأسمالي الدولي ـ وهو في الولايات المتحدة ـ للتناقض أن يفعل فعله، فيجب أن يكبت، لأن الانهيار الجزئي، يؤدي إلى الانهيار الكلي، وهذا ما تحول دونه كل قوة الإدارة الأمريكية وترساناتها المادية وغير المادية.

طبعاً كل شيء ممكن نظرياً إذا ماكان ممكناً اقتناع الكتل الدولية المذكورة بإصلاح النظام المالي جذرياً، ولكن التحالف المصري بين إدارات مختلف الكتل الدولية والإدارة الأمريكية يحول دون أي مسار مستقل ولو رأسمالياً لتلك الكتل. يبقى الخضوع لمفاعيل الأزمة المالية، سواء احتج المتضررون أم لم يحتجوا، إن إصلاح النظام المالي الدولي لا يأتي بالتوسل للإدارة الأمريكية، كي ترضى بالإصلاح، أو كي توافق على إجراءات إصلاح، فمثل ذلك يتناقض مع مصالح عمالقة المال الأمريكيين، التي تؤلف خطوطاً حمراء لأية إجراءات دولية مفيدة، لا فيما يتعلق بالنظام المالي فقط، وإنما أيضاً فيما يتعلق بالبيئة، والسلام العالمي، وبمستقبل الحياة على الكوكب.

التناقض الرأسمالي- الرأسمالي قد يأتي وقت وينفجر، ولكن يحتاج تحركاً من الشعوب، المتضرر الأكبر من الأوضاع المالية. ولا نعتقد أن الاستسلام الذي نراه اليوم سيدوم طويلاً.

■ ■

الارتباك الإسرائيلي والمزاودون الملكيون..

◀ عبادة بوزو

تستشري في شرق المتوسط حالياً موجة مكثفة من حديث بدأ منذ أشهر عدة عن «تهدة» تغطي جميع بؤر الصراع في المنطقة بما يشمل فلسطين المحتلة ولبنان وسورية والعراق. وبيتغي كل ذلك تخديم هدف غير معلن هو تعميم مفاعيل التهدة ومحاولة تثبيت دعائم لها على طول الخط من أجل «إراحة» إسرائيل وتفريغها، من ضمن أطراف مستفيدة أخرى، للمهام والأدوار الأكبر التي باتت تريد أدائها إقليمياً ودولياً ضمن لوحة الصراع العالمي، من المتوسط إلى القوقاز وصولاً إلى جنوب آسيا، محور القفقاس – باكستان. ولكن هذه الأدوار الدولية لإسرائيل ضمن هذه المرحلة المفصلية والحرجة من تاريخ الرأسمالية يعترتها في المقابل بحث إسرائيلي حقيقي في مستقبل «إسرائيل» واستمرار وجودها ذاته، ضمن تفاعل الأزمة الرأسمالية المتفاقمة، التي لا تُعرف ولم تُحسم نتائجها بعد .

من مصر يأتي الحديث عن اتفاق (حكومة وحدة) بين حماس وفتح، وسط إشادة غير مسبوقة من كوندوليزا رايس بـ«حماس» بسبب تمكنها من كبح عمليات المقاومة/«العنف» في الفترة الماضية، مقابل إطلاق إسرائيل لعمليات تطهير عرقي جديدة في عكا، وفرض حصار كامل على كل الأراضي المحتلة، وسط صمت مريب من سلطة عباس، وسحب حماس لعمليات المقاومة المباشرة من أرض الواقع حتى الآن. وكل ذلك وسط «اجتهادات» «ثقافية-سياسية» عربية تعيد النفخ في فكرة الدولة الواحدة ذات القوميتين، مقابل اهتمام إسرائيلي لافت بـمبادرة السلام السعودية» (لاحظ السعودية، ليس العربية).

ومن لبنان يستمر الحديث عن المصالحات السياسية بالتوازي مع التهليل لتدشين العلاقات الدبلوماسية مع الجارة سورية، ولكن دائماً مع استمرار محاولات «حماة» قوى ١٤ آذار، تفجير الوضع فيه سياسياً وأمنياً .

ومع سورية يستمر مسلسل «المشاغلة» لأطول وقت ممكن على نحو مزدوج، دبلوماسياً من خلال محور ساركوزي، الاتحاد الأوربي، قطر، تركيا، مع تخفيض واشنطن نسبياً لحدة هجومها على دمشق وواتئره، بموازاة السعي المحموم لاستنزاف إمكانيات الداخل السوري في احتواء العمليات التخريبية –الإرهابية، اغتيالاً وتفجيراً، واحتواء آثار ربط سورية باتفاقيات وترتيبات ووعود وأنماط اقتصادية لا تقل خطورة عن ذلك، ودائماً على خلفية ترويج إسرائيلي غربي حول الاهتمام بالتفاوض مع سورية، وحتى تضمنين هذا الموضوع شرطاً في ترتيب وتقاسم المواقع في الحكومة الإسرائيلية المرتقبة(باراك).

في العراق، وبخصوص الأصدقاء العالمية لتفاعلات التطورات فيه، يستمر الصخب الإعلامي حول «التحفط» العراقي الرسمي على مسودة الاتفاق الأمني مع الاحتلال الأمريكي، وهو صخب سيخمد مع إدخال تعديلات وتقديم توضيحات ما، لتوافق عليه في نهاية المطاف الحكومة المعينة أمريكياً، والموكل إليها أساساً تمرير هذا الاتفاق، «باسم الشعب العراقي» بذريعة أنها «حكومة منتخبة ديمقراطياً»، فيصبح أي عمل مقاوم أو حتى رافض (ولو بقلبه كأضعف الإيمان) لقوات الاحتلال، هو عمل خارج عن القانون، ويمس هيبة الحكومة العراقية، ليبقى على العراقيين في النهاية التصدي لمهمة كبرى تتمثل في محاربة شرعنة الاحتلال ومقارعة تجليات وممارسات استعمار أمريكي طويل الأمد لبلاد الرافدين تحت يافطة الاتفاقات الموقعة رسمياً، ووسط المحاولات المستمرة لرفع الصراع، العرقي والديني والطائفي بين مكونات الشعب العراقي ولهاث وجوهها وقادتها وراء فتات الثروة المنهوبة، إلى مستوى جديد .

وبينما تشير كل هذه المعطيات إلى محاولات جادة، متعددة المصادر، لصرف الأنظار عن «إسرائيل» والإفساح في المجال أمامها للعب دور أكبر في مساحات جغرافية جديدة تتجاوز منطقة صراعها التقليدي، وتركيزها حالياً على محاولة النجاة بنفسها من عاصفة تجليات وانعكاسات المرحلة الحالية من الأزمة الرأسمالية، فإن هذه العاصفة ذاتها وحقيقة ارتباط «إسرائيل» عضوياً بالرأسمال العالمي وكونه قوة ضاربة تقليدياً في المنطقة لصالح المراكز الامبريالية والاستعمارية يدفع سياسيي الكيان واقتصادييه وباحثيه وإعلامييه لأن يطرحوا على بساط البحث الجدي مستقبل «إسرائيل» نفسه، مع الأخذ بالحسبان نتائج حرب تموز ٢٠٠٦ وبالتالي العواقب المحتملة في كل الأحوال لأية مغامرة عسكرية جديدة.

وللمفارقة فإن قادة العرب كالعادة مستمتعون ببقائهم «خارج قوس»، ويصل الأمر بثمانى دول منهم (في مقدمتهم مصر) لـ«مقاطعة» حتى الاجتماع السنوي، الذي بات برتوكولياً ومتدهوراً في تحقيق غاياته منذ زمن، لضباط «مقاطعة» إسرائيل ذاتها، والذي انعقد فيدمشق مؤخراً، وكأنهم «ملكيون أكثر من الملك» ومصممون على عدم رؤية «إسرائيل» إلا ضمن زوايا الرؤية السابقة، بعبء و«حليفاً»، بينما تدفع الأزمة الراهنة والاتجاهات المحتملة لها حتى عتاة النظام الليبرالي الجديد للبحث في تحالفات وجودية جديدة.

o.bozo@kassioun.org



..والمصارف الأوروبية إلى مزيد من العجز!

بالسلطات المالية بالمنطقة إلى خفض معدلات الفائدة. وأوضحت الدراسة أن نسبة النمو في بلدان المنطقة الخمسة عشر ستنزل إلى ٠,٢ في المائة في العام ٢٠٠٩، حسب التوقع.
وكمثال على مدى الانكماش الذي يتوقع أن تعاني منه المنطقة، يذكر التقرير حالة ألمانيا أقوى اقتصاد في أوروبا والذي لن يحقق أي نمو في السنة المقبلة، بعد أن سجل هذا العام نسبة ١,٨ في المائة.
في المقابل، استبعد الصندوق في الوقت ذاته

لم يستبعد صندوق النقد الدولي «إمكانية تعثر» مزيد من المصارف الأوروبية في غمرة الشكوك القائمة بشأن تماسك مصادر تمويلها، وقالت هذه المؤسسة المالية الدولية إن التمويل الشخصي «غير متوافر نظرياً» ولهذا السبب فستضطر تلك المصارف إلى الاعتماد على دعم القطاع العام، وعلى بيع ودائعها . وأضاف الصندوق في تقريره نصف السنوي أن النمو الاقتصادي في منطقة اليورو سيتراجع إلى

حالة الجمود خلال العام المقبل، مما قد يدفع إلى مزيد من التراجع.
وأشار التقرير إلى أن الأزمة المالية العالمية قد تؤدي إلى مزيد من العجز عن سداد أقساط الدين المستحق وإنقاذ بيته من الحجز، بسبب ارتفاع قيمتها سنوياً إلى حد لم يحتمله. «حاولت التفاهم مع المصرف، فأعطاني مهلة إضافية من الوقت، لكن المبلغ ارتفع بصورة كبيرة».
وقال سكوت إنه «من واقع زيارته لمخيمات مختلفة، تبين أن معظم سكان مخيمات المدن يتمتعون بروح التضامن والقدرة على تنظيم الذات، فهناك قواعد وضعوها ويتبعونها كعدم تعاطي المخدرات والمشروبات الكحولية وعدم استخدام العنف».

وشرح أن مخيم سانت بيتسبرغ يحصل على دعم حتى من الحكومة فضلاً عن المنظمات الخيرية التي اعتادت مساعدة المخيمات في مختلف المدن.

وأضاف أن عدد الأهالي دون مأوى في تزايد مستمر، فيما «تعرب الحكومة عن قدر أكبر من التعاطف مع المصارف ورجال الأعمال» منها تجاه هؤلاء الأهالي.
من جانبه، أفاد جيريمي رزوين، مدير مجلس السياسة والمرافعة عن الأهالي دون مأوى أن دراسة لمنظمته تبين أن هناك نحو ٦٠٠,٠٠٠ طفل وشاب يتوجب تصنيفهم في فئة «دون مأوى»، لكن وزارة الإسكان والتنمية العمرانية الأمريكية لا تطبق عليهم هذا المعيار. كما أفادت الدراسة بأن أكثر من ٦٠

هايك باركافيتز. يشهد عدد متزايد من المدن الأمريكية مؤخراً انتشار مخيمات سكنية، ينصب جانباً كبيراً منها مواطنون من الطبقة المتوسطة وقعوا ضحية أزمة العقارات وفقدوا منازلهم بعد الحجز عليها.
وتنتشر المخيمات حالياً في ضواحي مدن كبيرة منها لوس أنجلوس، سياتل، بورتلاند، كولومبوس، رينو، وسانت بيتسبرغ.
علق مدير التحالف الوطني للأهالي دون مأوى، مايكل ستوبويس أن الظاهرة «بدأت منذ نحو أربع سنوات، حين انتشرت المخيمات وسط المدن وفي ضواحيها في مختلف أنحاء الولايات المتحدة (..)»
والآن، نشهد تزايداً بطيئاً لكنه مستمر وثابت، في عدد الأهالي المحرومين من السكن».

وتشير معلومات التحالف الوطني إلى أن زهاء ٦١ في المائة من منظمات دون المأوى في مختلف الولايات والبلديات، قد أفادت عن زيادة عددهم بمعدل ١٠,٠٠٠ كل أسبوع جراء تداعيات أزمة العقارات، واعتباراً من العام الماضي.

وتجدر الإشارة إلى أوجه التشابه بين هذه الظاهرة والهزة الاجتماعية التي تبعت الانهيار المالي الواقع في الثلاثينيات، حيث انتشرت «مدن الصفيح» العشوائية التي أوت حتى ١٥,٠٠٠ نسمة في مختلف أرجاء الولايات المتحدة، وأطلق عليها اسم «هوفر فيل» نكاية باسم الرئيس الأمريكي حينذاك هيربرت هوفر.

انهيار مالي شامل.. قبل وصول الأزمة إلى أوجها (2 – 2)



المنشورة حول قانون عصرنة الخدمات المصرفية. تشريع تشرين الثاني ١٩٩٩ .

تقرير أكبر المصارف الأمريكية (بملايين الدولارات) ..

الاسم	الموقع (المدينة، الولاية)	الأسهم المعززة
سيتي غروب	(نيويورك، نيويورك)	2199848
بنك أوف أمريكا	(شارلوت، كارولينا الشمالية)	1743478
جي بي مورغن تشيز وشركاهم	(كولومبوس، أوهايو)	1642862
فاشوفيا	(شارلوت، كارولينا الشمالية)	808575
تانوس	(نيويورك، نيويورك)	750323
ويلز فارغو وشركاهم	(سان فرانسيسكو، كاليفورنيا)	595221
إتش إس بي سي نورث أمريكا	(بروسبكت هايتس، إيلينويس)	493010
يو إس بناكوروبريشن	(مينيابوليس، مينيسوشتس)	241781
بنك أوف فاينبورك ميلون	(نيويورك، نيويورك)	205151
سنتراست	(أطلنطا، جورجيا)	178986
سيتيزنز فايننشل غروب	(بروفيدنس، رود آيلند)	161759
ناشيونال سيتي بنك	(كليفلاند، أوهايو)	155046
سنيت ستريت كوربوريشن	(بوسطن، ماساشوستس)	154478
كايبیتال وان فايننشل كوربوريشن	(ماك لين، فرجنيا)	150608
ريجنز فايننشل كوربوريشن	(برمنغهام، آلاباما)	144251
بي إن سي فايننشال سيرفيسز غروب	(بيتسبورغ، بنسلفانيا)	140026
بي بي أند تي كوربوريشن	(وينستون سالم، كارولينا الشمالية)	136417
تي دي بنك نورث	(بورتلاند، مين)	118171
فيفث ثيرد بنك كوربوريشن	(سبينسباتي، أوهايو)	111396
كي كوربوريشن	(كليفلاند، أوهايو)	101596
ناثرن تراست كوربوريشن	(شيكاغو، إيلينويس)	77480
بنك ويست كوربوريشن	(هونولولو، هاواي)	74808
هاريس فايننشل كوربوريشن	(ويلمنغتون، ديلاوير)	69172
كوميركا إنكورپوريدت	(دالاس، تكساس)	67167
إم أند تي بنك كوربوريشن	(بوفالو، نيويورك)	66085
مارشال أند إيسلي كوربوريشن	(ميلوايكي، ويسكنستون)	63432
بي بي في آيه يو إس آيه بنك شيرز	(ذي وودلاندز، تكساس)	59953
يونيون بانكال كوربوريشن	(سان فرنسيسكو، كاليفورنيا)	57933
هننتغون بنك شيرز	(كولومبوس، أوهايو)	55985
زايونز بنك كوربوريشن	(سولت ليك سيتي، أوتاه)	53597

ملاحظة: ٢٠ أيار ٢٠٠٨. المصدر: نظام الاحتياطي الفدرالي، مركز المعلومات القومي.

❖ميشيل شوسودوفسكي: مدير مركز أبحاث العولة وأستاذ الاقتصاد في جامعة أوتاوا . من مؤلفاته: الحرب والعولة، الحقيقة وراء الحادي عشر من أيلول، العولة والفقر والنظام العالمي الجديد (أكثر الكتب مبيعاً على المستوى الدولي ونشر بإحدى عشرة لغة). ■ ■

الأسلحة المستخدمة في وول ستريت هي المعارف السابقة

والمعلومات الداخلية، والقدرة على التلاعب بالترافق مع القدرة على التنبؤ بالنتائج، والقيام بنشر المعلومات المضللة أو الخاطئة

حول الأحداث الاقتصادية واتجاهات الأسواق. توصف هذه الإجراءات المتنوعة بوصفها سلطات خديعة، وتستخدمها عادةً

المؤسسات المالية لخداع المستثمرين.

كما يدار فن الخداع هذا ضد المنافسين المصرفيين، الذين يراهنون على المشتقات والأسواق الآجلة في الأسهم وأسعار

العملات والسلع التجارية.. أولئك الذين يستطيعون التوصل إلى المعلومات المفضلة (السياسية والاستخبارية والعسكرية

والعلمية) سيتمتعون بالضرورة بالأفضلية في إدارة هذه التحويلات المضاربة على نحو كبير، والتي تعدّ مصدرًا لأرباح

مالية هائلة.

لدى وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA مؤسساتها المالية الخاصة في وول ستريت.

تسهّل معابر المصارف الخاصة وما وراء البحار بدورها نقل المؤسسات المالية لأرباحها كما يحلو لها، من مكان إلى آخر،

كما يستخدم هذا الإجراء كشبكة أمن تحمي مصالح الفاعلين الماليين الرئيسيين بمن فيهم المديرون العامون وكبار المساهمين،

الخ.. في المؤسسات المالية المعسرة. هكذا يمكن نقل مبالغ كبيرة من الأموال في الوقت الملائم، قبل اختفاء الشركة في سوق

البورصة (على سبيل المثال، ميريل لنش و AIG).

تتوافر لمصرف نيويورك الاحتياطي الفدرالي ومساهميه الكبار «معلومات داخلية» حول تطور سياسة الولايات المتحدة

النقدية. إنه موقع جيد للنتبؤ بالنتائج بهدف المراهنة على العمليات المثمرة جداً في أسواق المشتقات. أدى ذلك إلى نزاع

مصالح واضح، فهذه المعلومات التفضيلية تخص بعض القرارات التي تتخذها إدارة الاحتياطي الفدرالي والتي تجعل الحصول

على أرباح تبلغ عدة ملايين من الدولارات كمؤسساتٍ مصرفية خاصة أمرًا ممكنًا.

الصلات مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية، مع CIA والأجهزة السرية ومع البنتاغون أمرٌ أساسي لسير تجارة

المضاربة، فهي تسمح للمضاربين بالحصول على معلومات تفصيلية حول قرارات في مجال السياسة الخارجية أو الأمن

القومي، تؤثر على الأسواق المالية تأثيراً مباشراً. مثال: اشترى هؤلاء المضاربون أسهم شركات الطيران في الأيام السابقة

لهجمات الحادي عشر من أيلول.

سيشهد ليमान برادرز إفلاساً، وسيتم شراء ميريل لينش...

سوف تستحوذ الحكومة على شركتي الإقراض العقاري العملاقتين فاني ماي، وفريدي مارك.

بير شتيرنز يسير نحو الإفلاس، وسوف تنهار أسهم أكبر شركات التأمين الأمريكية (AIG) من ٢٢,١٩ دولاراً في التاسع

من أيلول، إلى ٤ دولارات لحظة إغلاق البورصة في السادس عشر من أيلول، وهو انخفاضٌ يتجاوز ٨٠ بالمائة من قيمة

السهم.

يتفاوض غولدمان ساشس، بالتعاون مع جي بي مورغن تشيز، مع الخزينة للحصول على قرض يبلغ ٨٥ مليار دولار لـ AIG سيموله احتياطي نيويورك الفدرالي.

من سيللم الكؤوس المحطمة؟ وما الذي يحضره المستقبل لنا؟

من المحتمل أن تؤدي عملية الاندماجات والاستيلاءات إلى مركزة لا سابق لها في السلطة المالية، حيث يلعب

بنك «أوف أمريكا» و«جي بي مورغن تشيز» واحتياطي

الحرب المالية: سلطات الخديعة

الأسلحة المستخدمة في وول ستريت هي المعارف السابقة

والمعلومات الداخلية، والقدرة على التلاعب بالترافق مع القدرة على التنبؤ بالنتائج، والقيام بنشر المعلومات المضللة أو الخاطئة

حول الأحداث الاقتصادية واتجاهات الأسواق. توصف هذه الإجراءات المتنوعة بوصفها سلطات خديعة، وتستخدمها عادةً

المؤسسات المالية لخداع المستثمرين.

كما يدار فن الخداع هذا ضد المنافسين المصرفيين، الذين يراهنون على المشتقات والأسواق الآجلة في الأسهم وأسعار

العملات والسلع التجارية.. أولئك الذين يستطيعون التوصل إلى المعلومات المفضلة (السياسية والاستخبارية والعسكرية

والعلمية) سيتمتعون بالضرورة بالأفضلية في إدارة هذه التحويلات المضاربة على نحو كبير، والتي تعدّ مصدرًا لأرباح

مالية هائلة.

لدى وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA مؤسساتها المالية الخاصة في وول ستريت.

تسهّل معابر المصارف الخاصة وما وراء البحار بدورها نقل المؤسسات المالية لأرباحها كما يحلو لها، من مكان إلى آخر،

كما يستخدم هذا الإجراء كشبكة أمن تحمي مصالح الفاعلين الماليين الرئيسيين بمن فيهم المديرون العامون وكبار المساهمين،

الخ.. في المؤسسات المالية المعسرة. هكذا يمكن نقل مبالغ كبيرة من الأموال في الوقت الملائم، قبل اختفاء الشركة في سوق

البورصة (على سبيل المثال، ميريل لنش و AIG).

تتوافر لمصرف نيويورك الاحتياطي الفدرالي ومساهميه الكبار «معلومات داخلية» حول تطور سياسة الولايات المتحدة

النقدية. إنه موقع جيد للنتبؤ بالنتائج بهدف المراهنة على العمليات المثمرة جداً في أسواق المشتقات. أدى ذلك إلى نزاع

مصالح واضح، فهذه المعلومات التفضيلية تخص بعض القرارات التي تتخذها إدارة الاحتياطي الفدرالي والتي تجعل الحصول

على أرباح تبلغ عدة ملايين من الدولارات كمؤسساتٍ مصرفية خاصة أمرًا ممكنًا.

الصلات مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية، مع CIA والأجهزة السرية ومع البنتاغون أمرٌ أساسي لسير تجارة

المضاربة، فهي تسمح للمضاربين بالحصول على معلومات تفصيلية حول قرارات في مجال السياسة الخارجية أو الأمن

القومي، تؤثر على الأسواق المالية تأثيراً مباشراً. مثال: اشترى هؤلاء المضاربون أسهم شركات الطيران في الأيام السابقة

لهجمات الحادي عشر من أيلول.

سيشهد ليمان برادرز إفلاساً، وسيتم شراء ميريل لينش...

سوف تستحوذ الحكومة على شركتي الإقراض العقاري العملاقتين فاني ماي، وفريدي مارك.

بير شتيرنز يسير نحو الإفلاس، وسوف تنهار أسهم أكبر شركات التأمين الأمريكية (AIG) من ٢٢,١٩ دولاراً في التاسع

من أيلول، إلى ٤ دولارات لحظة إغلاق البورصة في السادس عشر من أيلول، وهو انخفاضٌ يتجاوز ٨٠ بالمائة من قيمة

السهم.

يتفاوض غولدمان ساشس، بالتعاون مع جي بي مورغن تشيز، مع الخزينة للحصول على قرض يبلغ ٨٥ مليار دولار لـ AIG سيموله احتياطي نيويورك الفدرالي.

من سيللم الكؤوس المحطمة؟ وما الذي يحضره المستقبل لنا؟

من المحتمل أن تؤدي عملية الاندماجات والاستيلاءات إلى مركزة لا سابق لها في السلطة المالية، حيث يلعب

بنك «أوف أمريكا» و«جي بي مورغن تشيز» واحتياطي

الأسلحة المستخدمة في وول ستريت هي المعارف السابقة

والمعلومات الداخلية، والقدرة على التلاعب بالترافق مع القدرة على التنبؤ بالنتائج، والقيام بنشر المعلومات المضللة أو الخاطئة

حول الأحداث الاقتصادية واتجاهات الأسواق. توصف هذه الإجراءات المتنوعة بوصفها سلطات خديعة، وتستخدمها عادةً

المؤسسات المالية لخداع المستثمرين.

كما يدار فن الخداع هذا ضد المنافسين المصرفيين، الذين يراهنون على المشتقات والأسواق الآجلة في الأسهم وأسعار

العملات والسلع التجارية.. أولئك الذين يستطيعون التوصل إلى المعلومات المفضلة (السياسية والاستخبارية والعسكرية

والعلمية) سيتمتعون بالضرورة بالأفضلية في إدارة هذه التحويلات المضاربة على نحو كبير، والتي تعدّ مصدرًا لأرباح

مالية هائلة.

لدى وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA مؤسساتها المالية الخاصة في وول ستريت.

تسهّل معابر المصارف الخاصة وما وراء البحار بدوآه نقل المؤسسات المالية لأرباحها كما يحلو لها، من مكان إلى آخر،

كما يستخدم هذا الإجراء كشبكة أمن تحمي مصالح الفاعلين الماليين الرئيسيين بمن فيهم المديرون العامون وكبار المساهمين،

الخ.. في المؤسسات المالية المعسرة. هكذا يمكن نقل مبالغ كبيرة من الأموال في الوقت الملائم، قبل اختفاء الشركة في سوق

البورصة (على سبيل المثال، ميريل لنش و AIG).

تتوافر لمصرف نيويورك الاحتياطي الفدرالي ومساهميه الكبار «معلومات داخلية» حول تطور سياسة الولايات المتحدة

النقدية. إنه موقع جيد للنتبؤ بالنتائج بهدف المراهنة على العمليات المثمرة جداً في أسواق المشتقات. أدى ذلك إلى نزاع

مصالح واضح، فهذه المعلومات التفضيلية تخص بعض القرارات التي تتخذها إدارة الاحتياطي الفدرالي والتي تجعل الحصول

على أرباح تبلغ عدة ملايين من الدولارات كمؤسساتٍ مصرفية خاصة أمرًا ممكنًا.

الصلات مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية، مع CIA والأجهزة السرية ومع البنتاغون أمرٌ أساسي لسير تجارة

المضاربة، فهي تسمح للمضاربين بالحصول على معلومات تفصيلية حول قرارات في مجال السياسة الخارجية أو الأمن

القومي، تؤثر على الأسواق المالية تأثيراً مباشراً. مثال: اشترى هؤلاء المضاربون أسهم شركات الطيران في الأيام السابقة

لهجمات الحادي عشر من أيلول.

سيشهد ليمان برادرز إفلاساً، وسيتم شراء ميريل لينش...

سوف تستحوذ الحكومة على شركتي الإقراض العقاري العملاقتين فاني ماي، وفريدي مارك.

بير شتيرنز يسير نحو الإفلاس، وسوف تنهار أسهم أكبر شركات التأمين الأمريكية (AIG) من ٢٢,١٩ دولاراً في التاسع

من أيلول، إلى ٤ دولارات لحظة إغلاق البورصة في السادس عشر من أيلول، وهو انخفاضٌ يتجاوز ٨٠ بالمائة من قيمة

السهم.

يتفاوض غولدمان ساشس، بالتعاون مع جي بي مورغن تشيز، مع الخزينة للحصول على قرض يبلغ ٨٥ مليار دولار لـ AIG سيموله احتياطي نيويورك الفدرالي.

من سيللم الكؤوس المحطمة؟ وما الذي يحضره المستقبل لنا؟

من المحتمل أن تؤدي عملية الاندماجات والاستيلاءات إلى مركزة لا سابق لها في السلطة المالية، حيث يلعب

بنك «أوف أمريكا» و«جي بي مورغن تشيز» واحتياطي

الأسلحة المستخدمة في وول ستريت هي المعارف السابقة

والمعلومات الداخلية، والقدرة على التلاعب بالترافق مع القدرة على التنبؤ بالنتائج، والقيام بنشر المعلومات المضللة أو الخاطئة

حول الأحداث الاقتصادية واتجاهات الأسواق. توصف هذه الإجراءات المتنوعة بوصفها سلطات خديعة، وتستخدمها عادةً

المؤسسات المالية لخداع المستثمرين.

كما يدار فن الخداع هذا ضد المنافسين المصرفيين، الذين يراهنون على المشتقات والأسواق الآجلة في الأسهم وأسعار

العملات والسلع التجارية.. أولئك الذين يستطيعون التوصل إلى المعلومات المفضلة (السياسية والاستخبارية والعسكرية

والعلمية) سيتمتعون بالضرورة بالأفضلية في إدارة هذه التحويلات المضاربة على نحو كبير، والتي تعدّ مصدرًا لأرباح

مالية هائلة.

لدى وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA مؤسساتها المالية الخاصة في وول ستريت.

تسهّل معابر المصارف الخاصة وما وراء البحار بدورها نقل المؤسسات المالية لأرباحها كما يحلو لها، من مكان إلى آخر،

كما يستخدم هذا الإجراء كشبكة أمن تحمي مصالح الفاعلين الماليين الرئيسيين بمن فيهم المديرون العامون وكبار المساهمين،

الخ.. في المؤسسات المالية المعسرة. هكذا يمكن نقل مبالغ كبيرة من الأموال في الوقت الملائم، قبل اختفاء الشركة في سوق

البورصة (على سبيل المثال، ميريل لنش و AIG).

تتوافر لمصرف نيويورك الاحتياطي الفدرالي ومساهميه الكبار «معلومات داخلية» حول تطور سياسة الولايات المتحدة

النقدية. إنه موقع جيد للنتبؤ بالنتائج بهدف المراهنة على العمليات المثمرة جداً في أسواق المشتقات. أدى ذلك إلى نزاع

مصالح واضح، فهذه المعلومات التفضيلية تخص بعض القرارات التي تتخذها إدارة الاحتياطي الفدرالي والتي تجعل الحصول

على أرباح تبلغ عدة ملايين من الدولارات كمؤسساتٍ مصرفية خاصة أمرًا ممكنًا.

الصلات مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية، مع CIA والأجهزة السرية ومع البنتاغون أمرٌ أساسي لسير تجارة

المضاربة، فهي تسمح للمضاربين بالحصول على معلومات تفصيلية حول قرارات في مجال السياسة الخارجية أو الأمن

القومي، تؤثر على الأسواق المالية تأثيراً مباشراً. مثال: اشترى هؤلاء المضاربون أسهم شركات الطيران في الأيام السابقة

لهجمات الحادي عشر من أيلول.

سيشهد ليمان برادرز إفلاساً، وسيتم شراء ميريل لينش...

سوف تستحوذ الحكومة على شركتي الإقراض العقاري العملاقتين فاني ماي، وفريدي مارك.

بير شتيرنز يسير نحو الإفلاس، وسوف تنهار أسهم أكبر شركات التأمين الأمريكية (AIG) من ٢٢,١٩ دولاراً في التاسع

من أيلول، إلى ٤ دولارات لحظة إغلاق البورصة في السادس عشر من أيلول، وهو انخفاضٌ يتجاوز ٨٠ بالمائة من قيمة

السهم.

يتفاوض غولدمان ساشس، بالتعاون مع جي بي مورغن تشيز، مع الخزينة للحصول على قرض يبلغ ٨٥ مليار دولار لـ AIG سيموله احتياطي نيويورك الفدرالي.

من سيللم الكؤوس المحطمة؟ وما الذي يحضره المستقبل لنا؟

من المحتمل أن تؤدي عملية الاندماجات والاستيلاءات إلى مركزة لا سابق لها في السلطة المالية، حيث يلعب

بنك «أوف أمريكا» و«جي بي مورغن تشيز» واحتياطي

الأسلحة المستخدمة في وول ستريت هي المعارف السابقة

والمعلومات الداخلية، والقدرة على التلاعب بالترافق مع القدرة على التنبؤ بالنتائج، والقيام بنشر المعلومات المضللة أو الخاطئة

حول الأحداث الاقتصادية واتجاهات الأسواق. توصف هذه الإجراءات المتنوعة بوصفها سلطات خديعة، وتستخدمها عادةً

المفهوم الذي لا يزال ملتبساً

«الحوار» بوصفه فخاً للهيمنة

◀ جهاد أبو غياضة

يعد مفهوم الحوار في ذاته من المفاهيم الجديدة والحديثة التداول في الفكر السياسي والثقافي المعاصر، وأهم الدلالات على حداثة هذا المفهوم خلو جميع الوثائق الدولية من لفظ الحوار، والاعتماد على مفاهيم أخرى مثل «التسامح» و«التعاون» و«إنماء العلاقات الدولية» وتعزيز العمل الجماعي المشترك لما فيه خير الإنسانية... إلخ..

فالحوار ليس من ألفاظ القانون الدولي، وعلى هذا الأساس يمكننا التعامل معه كمفهوم سياسي، إيديولوجي، ثقافي، حضاري، وليس مفهوماً قانونياً، ولقد اقترن ظهوره بتزايد حدة ما كان يعرف بالحرب الباردة بين المعسكرين الكونيين اللذين سادا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر القرن العشرين، المتمثلين بالولايات المتحدة الأمريكية ومن يدور في فلكها، والاتحاد السوفيتي السابق ومن اكتسى برده. فكان «الحوار» الذي طرح الغرب فكرته، مقابلاً له «التعايش» الذي رفعه المعسكر الاشتراكي شعاره، وتبنى فلسفته القائمة على التعايش السلمي بين الشعوب والأمم.

وأول ما يلاحظ هنا، أن فكرة الحوار مع الغرب انطلقت من الكنيسة، مما جعل هذا المصطلح/ المفهوم يأخذ الصيغة الدينية، فبدأنا نسمع عما يسمى بـ(الحوار الإسلامي – المسيحي) الذي شاع كثيراً، حتى صار أول ما يتبادر للأذهان كلما ذكر «الحوار»، ولكن المفهوم في ذاته تطور بشكل دراماتيكي ليصبح أكثر اتساعاً، ففي أعقاب حرب

حزيران ١٩٦٧ تبلور الحوار بمعناه السياسي أخذاً اسم (الحوار العربي – الأوروبي)، حيث راح يتصدر العناوين الرئيسية للصحف في الشرق والغرب، وأصبح أكثر تداولاً بعد حرب تشرين ١٩٧٣ حين ظهر العرب كقوة مؤثرة في الاقتصاد الدولي نتيجة الموقف الذي اتخذته الدول النفطية العربية أثناء الحرب مما أدى لارتفاع أسعاره

وحتى هذا الأساس يمكننا التعامل معه كمفهوم سياسي، إيديولوجي، ثقافي، حضاري، وليس مفهوماً قانونياً، ولقد اقترن ظهوره بتزايد حدة ما كان يعرف بالحرب الباردة بين المعسكرين الكونيين اللذين سادا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر القرن العشرين، المتمثلين بالولايات المتحدة الأمريكية ومن يدور في فلكها، والاتحاد السوفيتي السابق ومن اكتسى برده. فكان «الحوار» الذي طرح الغرب فكرته، مقابلاً له «التعايش» الذي رفعه المعسكر الاشتراكي شعاره، وتبنى فلسفته القائمة على التعايش السلمي بين الشعوب والأمم.

وأول ما يلاحظ هنا، أن فكرة الحوار مع الغرب انطلقت من الكنيسة، مما جعل هذا المصطلح/ المفهوم يأخذ الصيغة الدينية، فبدأنا نسمع عما يسمى بـ(الحوار الإسلامي – المسيحي) الذي شاع كثيراً، حتى صار أول ما يتبادر للأذهان كلما ذكر «الحوار»، ولكن المفهوم في ذاته تطور بشكل دراماتيكي ليصبح أكثر اتساعاً، ففي أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ تبلور الحوار بمعناه السياسي أخذاً اسم (الحوار العربي – الأوروبي)، حيث راح يتصدر العناوين الرئيسية للصحف في الشرق والغرب، وأصبح أكثر تداولاً بعد حرب تشرين ١٩٧٣ حين ظهر العرب كقوة مؤثرة في الاقتصاد الدولي نتيجة الموقف الذي اتخذته الدول النفطية العربية أثناء الحرب مما أدى لارتفاع أسعاره

نضال حمارنة في ديوان «مُفاعل حسي»:

استرداد الذاكرة المكانية

◀ عَمَّان - مهند صلاحات

تشكّل الذاكرة، ذاكرة المكان وشخصه تحديداً، المادة الأساس التي تبني عليها الشاعرة الأردنية القيمة في دمشق نضال حمارنة قصيدتها في مجموعتها الشعرية الأخيرة «مُفاعل حسي»، الصادرة حديثاً عن دار عشتروت في بيروت، حيث تحتشد في ثانيا قصائدها الثماني والعشرين التي احتوتها المجموعة، المختزلة والمكثفة بشكل كبير، تفاصيل أماكن دمشقية، ووجوه أناس عبروا أو كانوا أو مروا بها، ومنها نادي الصحافيين، وما حملته معها من ذاكرة كبيرة، من خلال هذا المكان الذي شكل لديها نقطة التقاء في القصيدة والواقع مع العديد من الأصدقاء الذين رسمت ملازمهم شعراً، مثل: الباحث الموريتاني محمد البخاري، والكاتبة السورية رجاء طابع التي توفيت إثر نوبة قلبية، والفنان التشكيلي لؤي درويش ولوحاته، والروائي السوري خالد خليفة، وغيرهم.

في حين شكل المكان لديها بشكله المنفصل جمالية مستقلة بعيدة عن ارتباطها بالشخص، فكان هنالك حضور لأماكن مثل: وادي رم في الأردن، أو كما نعتته بوصفه الشعبي بوادي القمر، وجبل قاسيون، وأماكن أخرى حضرت لديها في القصائد، سواء بالشكل الرمزي أو الفعلي. فبدت «نضال» مختلفة بسيطة، وبالوقت ذاته مكثفة وعميقة، تسير أحياناً باتجاه الحكمة بعيداً عن الحدث، كما في قصيدتها «وجع خافت جداً»، حيث تقول في إحدى مقاطع القصيدة: «فحم في الروح/ احتضار في الجدران/ فتأص على أوراقي/ وأنا... أتأبط ورد الحياة».

أما الصورة في القصيدة لدى حمارنة فقد جاءت في بناها عفوية وفنتازية إلى حد ما، كون القصيدة ذاتها لا تحتل، بسبب الاشتغال بعناية عليها وتحريرها من أية شوائب قد تعلق، التوصيف الطويل وبناء الصور الكبيرة، فقد نسجت معظم صورها الشعرية العفوية، بخفة جملة شعرية لا تحكها فقط معادلة اللفظ والمعنى وإنما بنية موسيقية متسقة مع البنية الشعرية للنص، لتبدو القصيدة صوتاً وكتابة. كما في قصيدتها القصيرة جداً «مفارقة»: «نارنج شفتي ينثر وجع السكر على رعشة شفتيك».

ورغم كثيفها الكبير، تمتلئ قصيدة «نضال حمارنة» بالتفاصيل التي تمسك بال لحظة في الذاكرة، وتوثق المكان الحي بوجوه حية نابضة بما فيها من شخص وخيال انهم وذاكرتهم، لتخرج في تلك الصور الشعرية المكتملة مكانياً، بصورة تخرج عن مألوف الذاكرة ولكنها تصبح جزءاً أصيلاً من تكوين النص وتفيض عنه جمالياً.



والأفكار والحقوق، والتحلي بالموضوعية والجدية بالتعاطي هي الأساس الضامن للوصول إلى قنوات وتصورات مشتركة تتبلور على شكل نتائج قابلة للتطبيق من الجميع.

وعلى صعيدنا العربي وما تعيشه شعوب بلداننا العربية من حالة تشردم وتمزق وفقر وبطالة وتجهيل وقمع وعيب طائفي ومذهبي، وصل إلى حد التناحر في كثير من المرات، بات الحوار بمعناه الداخلي أو الوطني سبيلاً لا بد منه لتحسين الذات العربية وكياناتها الوطنية المهددة بالفوضى الخلاقة، وإصلاح المجتمع وتغيير الواقع السياسي والاجتماعي القائم على الظلم والفساد والاستغلال، لأننا لا يمكننا أن نفلح في الحوار مع الآخرين ما لم نفلح في الحوار مع أنفسنا .

■ ■

للسيطرة والإملاء من طرف على الآخر، وحينها يتحول هذا الحوار إلى غزو بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

وبنظرة لطبيعة وجوهر ما يشهده العالم من تغيرات، وما يعيشه من صراعات وأزمات في مختلف الجوانب الحياتية في ظل نظام رأسمالي إمبريالي متوحش ودموي، نجد أن المسافة ما زالت شاسعة بين الشعوب، وخاصة بين المركز الرأسمالي والأطراف، يزكيها ضعف التواصل الإنساني، والإعلام المسيس والمغلوط أو المضلل، لذلك فقد باتت الحاجة للحوار بين البشر مطلباً ملحاً وضرورة للعيش الآمن المستقر، وصارت مسؤولية الدعوة إليه وتطبيقه مسؤولية مشتركة بين جميع الأمم عبر قواها الثورية والديمقراطية، تقوم على تحديد الأهداف التي يجب أن يشملها الحوار، ولعل قاعدة الاحترام المتبادل للمبادئ

جمل أساسية مثل: «عدالة» أو «عدالة اجتماعية» أو «استعادة الحقوق الاقتصادية والسياسية» أو «وقف الاستغلال» أو «إنهاء الهيمنة» أو «مصالح مشتركة».. لذلك فالسؤال المشروع هو ما جدوى الحوار؟ وما هي غاياته؟ ومن هم المتحاورون؟ وهل يمثلون حقيقة الأمة أو الشعب أو الدين أو الثقافة التي يتبوؤون عروشها؟

من نافل القول التأكيد أنه لكي يكون الحوار حواراً مؤثراً وينجم عنه تفاعل بناء بين الأمم والشعوب والحضارات والثقافات، يجب أن يقوم على قواعد، أهمها الندية وقبول الآخر واحترام حق الاختلاف والتفاير والعيش الكريم، والمحافظة على السمات الذاتية للحضارات ومنطقاتها الفكرية والروحية، وقبل ذلك كله الإرادة المشتركة القائمة على العدالة دون استعلاء أو استخفاف، والا صار الحوار فرضاً للهيمنة وممارسة

ركن الوراقين

الأعمال الشعرية لوديع سعادة

صدرت، عن دار النهضة العربية في بيروت «الأعمال الشعرية» لوديع سعادة، الشاعر اللبناني المقيم في أستراليا، وصاحب الموقع المتقدم على الخريطة الشعرية العربية، الذي استطاع أن يرسخ حضور قصيدته بشكل واضح عبر ربع قرن من الزمن، وعشر مجموعات شعرية، ولعل ميزة سعادة الأهم تتمثل في كون القصيدة عنده لا تستند إلى مرجعية ذهنية أو لغوية بحتة، بقدر ما هي تعبير عن قوة الحياة ودبيب الزمن وسطوة الحواس وجيشان المشاعر.

يضم الكتاب عشرة دواوين هي كل ما أنجزه حتى الآن: «ليس للمساء أخوة»، «المياه.. المياه»، «رجل في هواء مستعمل يقعد ويفكر في الحيوانات»، «مقعد راكب غادر الباص»، «بسبب غيمة على الأرجح»، «محاولة وصل ضفتين بصوت»، «نص الغياب»، «غبار»، «رقق الهواء»، «تركيب آخر لحياة وديع سعادة». نذكر أن أعمال الشاعر متوفرة بالكامل في موقعه على الإنترنت: www.geocities.com

من الكتاب نقتطف: «أرض بلا مسافات، وليس عليّ أن تكون لي قَدَمٌ لأمشيها/ عينيّ تجلب لي الأرض بالنظرة/ وليس واجباً أن تكون لي يد لأقطف زهرًا. لا شيء واجب عليّ كي يكون لي كل شيء.. /ها إن يدي تفكك أصابعها، وقلبي يفكك شرابينه، وعيني تفكك حدقتها/ أضغ في يدي أصابع بال، وفي قلبي شرابين بال، وفي عيني حدقةً بال/ وفي نهاري زمن بال، وعلى الأرض كائناتُ بال جديدة/ وإذا الرغبات عصت على البال، ألتقط كل الرغبات بعدم الرغبة».

ترجمات ثائر ديب

صدرت عن «دار الفرقد» في دمشق مجموعة ممّا نقله المترجم السوري البارز ثائر ديب، وهي «نشوء الرواية» لإيان واط، وهو كتاب يتناول الروائيين الإنكليز الأوائل: دانييل ديفو مؤلف «روبينسون كروزو»، وريتشارد سون مؤلف «بامبلا»، ووليم فيلدنج صاحب «توم جونز».

«بؤس البنيوية» لليونارد جاكسون، وهو كتاب يتناول بالنقد والتحليل كلاً من البنيوية وما بعد البنيوية في طبعتهما الفرنسية. «الله: سيرة» كتاب جاك مايلز الذي يقوم فيه المؤلف بقراءة إله التوراة بوصفه شخصية روائية يعترها ما يعترى أبطال الروايات البشر من تطور وتغير.

«التزامن: العلم والأسطورة والألبان» يعرض لأوجه من الفكر القديم، خاصة الشرق، وارتباطه بالعلم الحديث، عبر فكرة التزامن التي تعني التقاء سلاسل من الأحداث دون أن يكون بينها أي رابط منطقي.

ويذكر أنه صدر للمترجم، عن دار «العبيكان» السعودية، وضمن سلسلة «كتب هزت العالم»، كتاب «رأس المال لكارل ماركس: سيرة» لفرنسيس وين، وهو الكتاب الذي أثار الكثير من اللغط، في معرض الكتاب في الرياض، كونها المرة الأولى التي يطبع فيها كتاب عن صاحب «رأس المال»، أو تعرض فيها صورته علانية (صورة الغلاف) في السعودية. كما صدر منذ أيام كتاب «السينما والتلفزيون بعد ١١/٩» لمجموعة من المؤلفين، وهو صدر عن «مهرجان الشرق الأوسط السينمائي الدولي» في أبو ظبي. ويعرض الكتاب للانعكاسات التي نجمت عن أحداث ١١/٩ على كل من أفلام السينما وبرامج التلفزيون، وذلك بشكل معمق نظرياً وتطبيقياً. ■ ■



وبذلك تحقق حمارنة قصيدة مكتملة ليس بمستويها الفني والجمالي فقط، وإنما في قدرة فائقة على اختزال هذا الكم الهائل من الذاكرة وتأملاتها المتعددة إضافة لتجرباتها الجمالية المتوالة، وإلى ذلك لا تفقد قصيدتها تلك الشحنة العاطفية المؤثرة وترنو نحو أثر تراجمدي متفرد.

كما كان للشاعرة ذاتها، من خلال الـ ١١٦ صفحة التي هي صفحات الكتاب الذي جاء من القطع المتوسط، حضور كبير في القصائد، كونها لا تزال ترتبط بجبل سري مع كل تلك الأماكن، وأولئك الشخص، الذين كانوا المحور الرئيس في قصائدها، فخرجت أحياناً على الحديث الشعري الذاتي، باسترجاع ذاكرتها، بما فيها من شحنات إيجابية وسلبية، وما تحتويه تلك الذاكرة من ماض لا يزال يداعها بخصوصياتها كامراً، مثل قصيدة «مسبحة بلا خيط» التي تقول في أحد مقاطعها: «بوجهي أصفق باب الهدوء/ وأنا أخفي بدمعي وجه شاهر/ وعلى مرأى من الجميع/ أحرق ملامحي/ بضحكة لا تحتمل».

■ ■

منى واصف:

تاريخنا هو ما تم التأسيس عليه

◀ حوار: منار ديب

تاريخ من الفن هي منى واصف، في المسرح والسينما والتلفزيون، تختصر بتجربتها مسيرة فن التمثيل السوري، من أوائل الأسماء النسائية التي برزت، والمستمرة إلى اليوم بحضور متوهج، من أدوار المرأة القوية والفاعلة، والتي شكلت بشخصها نموذجا للمرأة العصرية والمستقلة، إلى الصورة التي استقرت عليها كأم ذات جلال، وكاستعارة لدمشق.

علاقة منى واصف مع الفن تسبق دخولها مجال التمثيل، كنت قد شاهدت الكثير من الأفلام الأجنبية، كان عمي يأخذنا إلى السينما، وهو رجل منفتح ومتعلم، أحببت الأفلام العربية أيضا، كنت أحب ليلى مراد لأنها تشبه أُمي»، في العام ١٩٦٠ بدأت العمل مع المسرح العسكري، وهي تعاملت مع الأمر في البداية كمجرد وظيفة تتيح راتبا ثابتا لكن «مع العمل أردت أن أصبح ممثلة، أول مسرحية كانت «العطر الأخضر» كنت مرعوبة، حتى فقدت صوتي، أحسست بالمسؤولية، لكنني نلت الإعجاب، وبدأت أحب التمثيل، أحببت المهنة لأنها غريبة، ولأنها تتيح علاقة قريبة مع الناس».

الفنانة التي ستقدم طوال عقدي الستينات والسبعينات مسرحيات كبرى من الريبورتوار العالمي مع المسرح القومي لم تتلق دراسة أكاديمية، تقول «اكتسبت بالخبرة ما لم اكتسبه بالدراسة، في المسرح التلفزيوني، والمسرح القومي وقراءة نصوص كثيرة ومناقشتها، مع بروفات تمتد لأشهر، كنا من جيل واحد أو متقارب كمخرجين وممثلين، كنا جديدين، وتعبنا في الاكتساب الثقافي والمعرفي، إلى درجة أنني كنت أقول الجملة قبل الممثل في الأفلام الشيكسبيرية، قرأنا الكثير وكنا مضطرين للقراءة، ربما لكي أتلافى نقصي التعليمي، صرت مهمة للقراءة»، وهي تعتقد أن التاريخ الفني لم يبدأ في سورية مع المعهد العالي للفنون المسرحية، كما يحاول أن يصور البعض «لم يبدأ شيء من الصفر تاريخنا هو ما تم التأسيس عليه، ونحن من طالبنا بإنشاء المعهد».

منى واصف شاركت في عدد من أفلام القطاع الخاص ذات الطابع التجاري بين منتصف

الستينات وأواسط السبعينات كيف تنظر إلى هذه التجربة؟ «لا أنكر هذه الأفلام، وأنا قدمتها في أوج مجدي المسرحي، كنت أتعامل معها كمصدر للمال، كان لدي وعي، ولذلك توقفت، مع كون اسمي بدأ يكبر». لكن منى واصف كانت منذ البدايات هي الممثلة، ولم تغرها صورة الديفا، ولا فتاة الغلاف، أو الشابة الجميلة المشوقة «لعبت أدوار الأم منذ البداية، كما في «أوديب» حيث لعبت جوكستا أم أوديب، أنا ممثلة مسرح، ولم ألعب على عامل الجمال، لذلك شهرتي بازدياد وهذا نادر، أنظر إلى جيلي في مصر. لم أخف من السن، كنت أأما في الحياة مبكرا، ودور المشوقة لعبته في الحياة لا في التمثيل، كانت حياتي حلوة ولم يكن لدي عقد». واليوم كيف تجد الممثلة الرائدة وضع الممثلة السورية «في الفترة الذهبية، كانت النساء يلعبن أدوار البطولة، أما الآن فالكثير من الممثلين هم منتجون، وتكتب لهم الأدوار، إضافة إلى أننا نعيش في مجتمع ذكوري، والفن فيه ذكوري». وعن نفسها تقول: «لم أعتد بحياتي على البطولة المطلقة إلا قليلا، البطولة مشتركة في حين يبرز دوري، على المسرح فقط بطولة مطلقة. السن يقلل من الأدوار الجيدة، واليوم حين يأتي دور طويل استغرب». وتضيف: «حين كنت أصغر وأبحث عن أدوار القوة، كان الناس يهايونني ويحترموني، ويحبونني قليلا، الآن وحسب أدوري وبحكم سني، الناس صارت تحبني أكثر، في الشارع الناس تدعو لي، ويقولون أنت أُمنا وشامنا».

إلا أن منى واصف لا تزال محافظة على صورة المرأة القوية «أنا دائما أوضع في ظروف تتطلب قوة فالكشف نفسي، يقال عني امرأة استثنائية، أنا واقعية حين أشاء، وأحيانا حاملة، وأنا مقاتلة ومسالمة في آن. وأحيانا أشبه أدوري، أو أقاطع معها» إلى أي حد تؤثر فيها أدوارها، تضرب مثلا «في مسلسل «الخنساء» حزنْتُ كثيرا، وشعرت أنني كبرت، كنت في ثلاثينياتي، حين فرغت من الدور وفقت تحت الدوش، وصرت أقول «ما كبرت.. ماني زعلانة» لم أستطع أن أخرج من الدور، مع أنني عادة أخرج، حزن الخنساء أثر به لي لا الدور، كنت رومانسية وشفافة وهشة أكثر».

السيدة التي ذاقت طعم المجد ونالت الكثير

من التكريم والاحتراف تعتقد أن «الفنان وحيد، لأن حياته استثنائية، ولحظات الفشل والنجاح التي يحس بها تخصه وحده، داخليا أنت لوحدهك ولا أحد يمكن أن يشاركك، هذه وحدة المبدع، وهي الوحدة النبيلة»، لكنها تلفت إلى تكريم تعزز به هو وسام الشهيد غسان كنفاني الذي قلدها إياه المناضل الراحل جورج حبش.

منى واصف التي لعبت دور هند بنت عتبة في فيلم «الرسالة» ١٩٧٥ للمخرج مصطفى العقاد، قدمت مرثية عفوية للمبدع السوري الذي قضى في تفجير إرهابي في عمان في العام ٢٠٠٥، في مهرجان دمشق السينمائي حينها، الذي نستذكره اليوم مع افتتاح الدورة الجديدة للمهرجان «ما قلته عن العقاد كان ارتجالا، فقد تذكرت أوبريت «المخمل الأزرق»، للرحابنة ووديع الصافي وصباح، حين يحضر العاشق لمحبيته المخمل الأزرق بعد أن أصبحت عجوزا، قلت «تأخرت كثير لعطيتي يا مواسم الزيتون» وبدأت من هنا، فعرض الفيلم وتكريم العقاد تأخر، وشعرت بحرقه عليه وعلى نفسي».

■ ■

● مع سليم كلاس



● مع عبد اللطيف فتحي



«تياترو»: سيرك السياسة



◀ رائد وحش

بهية رجل غريب، اسمه حبيب رزق الله. يُشك بارتباطه بشبكة تجسس خارجية، ونظن، للوهلة الأولى أنها لعبة ساذجة، لكننا نعرف لاحقا أنه جزء من لعبة العرض، التي بدت آخذة شكل المسرحية داخل المسرحية، لكنها، في العمق، هي المسرحية التي تكتسي حلة متاهية، حيث لا فرق بين ما هو داخل العرض وما هو خارجه، الأمر الذي لا ندركه إلا في اللحظة الأخيرة فقط، حين نعرف أن كل ما يجري أمامنا، هو العرض ذاته الذي يريد حسن فكرت نفسه تحقيقه، لكن قهار أتم إنجازَه بطريقته مركبة الطبقات، والمتداخلة حد التضليل والخداع.

«تياترو» فرجة بصرية، تنحو إلى خلق حالة استثنائية على صعيد تقديم الحلول، وقراءات الجسد في عصبانه، والتتكيل به، فالمسندات هي أصابع مشهرة السبابات، والطلقة ضربة طبل الدرامز، أما الدماء فدناديش ورقية حمراء، وصدر العاشق مصطبغ بالأحمر، والممثل يخرج من جهة ليظهر من أخرى، في استعانة بمساحة التشابه المتاحة، يجعله استعراضا سيركيا، قوامه اللعب على أعصاب المشاهد.

هي خدعة، أو بالأحرى، خديعة، هذه التي ورطنا بها عرض «تياترو» للمخرج باسم قهار (عن رواية «تياترو ١٩٤٩» لفواز حداد وإعداد وائل سعد الدين)، حيث يقوم المسرح بترميم أطلال واقع ما، فات بلعني الزمن، لا شيء سوى ليعيد تحطيمه مجددا بصورة أكثر قسوة وقصدية. ففي الوقت الذي كنا نتابع فيه أحداث ترتيب مسرحية عن ضياع فلسطين، للصحفي صبحي عباس (مروان أبو شاهين)، والمخرج حسن فكرت (زيناتي قدسية)، وحيث تتوازي مع أجواء البروفات حالة تشديد أمنية، نتيجة الانقلاب العسكري الذي يقوده حسني الزعيم، والذي تنعكس آثاره على أعضاء الفرقة المسرحية، سيفيق المخرج، وستتحول الأحداث باتجاه البحث عنه لمواصلة التدريبات على النص، وسيطولى المهمة رجل الأمن أسعد كسوب (شادي مقرش)، وهو من جرحى حرب فلسطين، تحولت هزيمته إلى ارتداد نحو قمع داخلي. فيما بعد سيظهر زيناتي قدسية على خشبة

لهم تحقيق أمنياتهم الأخيرة. اللوحة الثانية «الوحش» جاءت مختلفة مضمونا عن اللوحة الأولى، إذ بدت البيروقراطية، والعقلية الوظيفية القديمة، كالحوش تلتهم الأحلام والمشاريع الإبداعية والفنية. غائب وغائبة شخصيتان نعيشهما يوميا. غائبة (راما زيتوني) تتخرج من معهد فني لتجد في انتظارها متاهات تقضي إلى أبواب موصدة، أو إلى حقائق السفر. ورغم سلاسة النص والأداء المتميز للممثل محمد دباغ لشخصية الغائب، خرج العمل متواضعا لغياب عنصر الحركة وسوء توظيف الإضاءة. العمل يسجل بداية جدية وجيدة لسالم حجوز، ولمديرية الثقافة في حلب التي فتحت أبوابها لمدة ساعتين أمام هذه التجربة الشابة التي كلفت كثيرا من الجهد، وقليلًا من المال (خمس وسبعون ليرة) فقط، هي ثمن البودرة لخلق مشهد السديم. ■ ■

«حمى ماركس» تصيب البسطات السورية

إدراك هؤلاء الباعة لقانون العرض والطلب الذي اكتشفته الماركسية نفسها. يأتي هذا بعد الإقبال الشديد الذي شهده معرض فرانكفورت على كتب ماركس، حيث سجلت أعلى نسب المبيعات. وعلى العكس من أطروحة فرنسيس فوكوياما يبقى رأي فيلسوف التفكير جاك دريدا الذي أثبت في كتابه «أطراف ماركس» أنه رغم إخفاق التجربة الاشتراكية السوفيتية وانهيار المعسكر الاشتراكي، إلا أن ماركس ما يزال حيا بيننا بفكره وعبقريته الاستشرافية. ■ ■

بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت الرأسمالية في عصبها، وقلبت رأس المال على عقبه، باستعارة عنوان إدواردو غاليانو، عاد الناس إلى الاهتمام بكتابات الفيلسوف الكبير كارل ماركس الذي غير وجه التاريخ، واعتبر مفكر العالم لعام ٢٠٠٦، ويبدو هذا جليا بعد وصول «حمى ماركس» إلى أرصفة بيع الكتب الدمشقية، حيث ارتفعت أسعار الكتب الماركسية، خاصة كتاب «رأس المال» متجاوزة أسعارها الطبيعية بكثير، ورغم أن هذه الحالة تحمل إشارات البليغة، إلا أن الطريف فيها هو



زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org

زار موقعنا بين عدد 71.532 زائراً